الفصل الثاني

الحروب الأهلية في ضوء التجارب الإنسانية

من وسائل تقويض وفض النزاعات فى الأماكن المُتوترة والمُتوقع نشوب الصراعات الأهلية فيها استعراض نتائج الخبرة الإنسانية من شتى أصقاع الأرض فى تجاوز الأزمات الداخلية والحروب الأهلية، فمن خلال بحثي ودراستى للعديد من الصراعات الأهلية سواء الطائفية أو العرقية أو المستندة على دعاوي لغوية، ودينية وجدت أن القواسم المُشتركة بين أسباب ومسارات ونتائج هذه الصراعات تكاد تكون متطابقة، فالأفكار الإقصائية والمتعصبة عندما تتوفر لها حاضنة اجتماعية تنتج تشنجًا ومع تطورها وحماسة المتعصبين لها وتوفير الدعم المحلى والإقليمي لدعاتها يصبح انزلاق الشعوب نحو الاحتراب الأهلي أمر متحقق، وواقع ملموس؛ لذلك أنتم مدعوون معى للإبحار مع جملة من التجارب العالمية والإقليمية التى سجلت تقدمًا مُعتبرًا فى تجاوز الانقسام الأهلى والحروب الأهلية، ونجحت فى محاصرتها والخروج من أتونها،أو تغلبت على النزاع الأيديولوجي الحاد الكامن بين أحشائها والذى كاد أن يعصف بالاستقرار الاقتصادي والسياسي فيها.

فهذه التجارب والخبرات الإنسانية تفتح باب الأمل واسعًا لنا وللمنطقة العربية فى إمكانية خروجنا من أوحال الشقاق ونفق العداء إلى بر الأمان والوفاق، فما يقع فى منطقتنا من احتقان وانقسام مجتمعي فى هذه المرحلة الحضارية قد مرت به العديد من أمم الأرض وتجاوزتها عبر العديد من الوسائل والإستراتيجيات والسياسات سواء الاجتماعية أو الأمنية.

هذه التجارب والخبرات الإنسانية فى فض وإنهاء الحروب الأهلية ومقاومة الأفكار الإقصائية قد تعرضت لها واقتربت منها من خلال الاقتراب غير المباشر عبر البحث الأكاديمي المكتبي والاقتراب

المباشر من خلال السفر إليها وإجراء الحوار من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين المنخرطين فيها.

وستجدون هنا تجارب إنسانية شتى قد تشمل تجارب دول وحكومات، وقد تحتوي على خبرات مكونات اجتماعية وأحزاب، أو مبادرات اجتماعية راشدة، أو وساطات دولية قادرة على تقديم حلول ناجزة، وهدفى من وراء ذلك هو تزويد مخيال الكتل العربية الشابة بالمزيد من الخبرات والتجارب والمعارف المساعدة فى بناء السلام والوفاق بين مكونات المجتمعات العربية المختلفة بعيدًا عن عذابات وجروح ونُدوب الماضي، فمسألة تأمين ساحات المجتمعات من التوتر والاحتقان باتت مسئولية الجميع، وأصبح تأثير المؤسسات والمنظمات غير الحكومية فيها كبيرا بل ربما يتقدم أحيانًا عن دور الحكومات والمؤسسات الرسمية.

فلسفة عرض التجارب

استعراضي للتجارب العالمية فى هذا الفصل لايخضع لطريقة رواية الأحداث، والجري خلف تفاصيلها اليومية وأحداثها السنوية، فلن أشغلكم بحكاية من السبب فى تفجير الصراع؟ ومن يتحمل المسؤلية فيما جري؟، وإنما سأكثف جهدي لتناول السنن الحاكمة، والخيوط الناظمة والقسمات المُشتركة، بين هذه التجارب فى ضوء القواعد المعرفية الشائعة فى صناعة وبناء السلام فى أماكن النزاعات والحروب، وقبل ذلك سأسعى معكم لفهم طبيعة الجذور الفكرية والأيديولوجية التى أدت إلى الانزلاق فى أتون الحرب الأهلية، وسأمسك بالأفكار الجديدة التى ساهمت فى تجاوز الأزمات وتصفير الصراعات.

أولًا: التجربة الأيرلندية

٧ عوامل أنهت الصراع في أيرلندا

ظلت أيرلندا الشمالية لسنوات عديدة موضع صراع عنيف ومرير بين الرومان الكاثوليك والاتحاديين الموالين للتاج البريطاني الذين يعتبرون أنفسهم بريطانيين وهم من البروتستانت في الغالب، واتخذ هذا الصراع أشكالًا عديدة منها ما كان موسميًا يظهر فى فترات الاحتفال بالأعياد الدينية الخاصة بالكاثوليك والبروتستانت، ومنها ما كان سياسيًا ودستوريًا، ولكن في أواخر العام ١٩٦٠ بدأ النزاع يأخذ منحىً خطيرًا تمثل فى تشكيل مجموعات قتالية، وتأسيس ميليشيات مسلحة مارست القتل والتفجيرات والاغتيالات، وقد قُتل فى الفترة من (١٩٦٩–١٩٩٣) قرابة ٣٢٥٤ شخصًا، وجُرح ٤٧ ألفًا، وسُجل حوالى ١٠ آلاف هجوم بالقنابل، و٣٧ ألف حالة إطلاق رصاص، و٢٢ ألف حالة سطو مسلح، إضافة إلى أكثر من ٢٠٠٠ حالة استخدام لمواد حارقة ضد الأشخاص.

وبعد قرابة ثلاثة عقود من الحرب الأهلية، انتصر صوت العقل والحكمة، ونجحت أيرلندا الشمالية في تجاوز الاقتتال الأهلي وتخلصت بدرجة كبيرة من جراحات الماضي، وولت وجهها شطر الاستقرار، والتنمية، والسلام فتم توقيع اتفاق «**الجمعة العظيمة**» عام ١٩٩٨ بين كل الأطراف المتنازعة، وعلى رأسها بريطانيا وجمهورية أيرلندا والأحزاب والمجموعات المسلحة فى أيرلندا الشمالية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، ونجح هذا الاتفاق التاريخي بفضل سبعة عوامل مركزية وهي:

أولًا: إدراك جميع المنخرطين فى النزاع سواء القوى السياسية والمجموعات المسلحة في أيرلندا الشمالية من ناحية، والحكومة البريطانية ممثلة فى الجيش والشرطة وجهاز المخابرات من جهة أخرى، بعدم توفر إمكانية حسم النزاع عبر القوة المسلحة لصالح

طرف من الأطراف، فالمجموعات المسلحة وخاصة حزب (**الشين فين**) رغم تلقيه العديد من الضربات الأمنية، ظلت لديه القدرة على تنفيذ عمليات عنيفة وصلت إلى العاصمة البريطانية لندن، وبالتالي كانت المفاوضات فى النهاية الخيار المرغوب فيه لدى الجميع.

ثانيًا: قبول الحكومة البريطانية للوساطة الدولية فى النزاع بعد رفضٍ استمر قرابة ثلاثة عقود من الزمن، فوساطة الولايات المتحدة الأمريكية بين الأطراف المتنازعة وفر فرصة ذهبية للتواصل مع كافة الأطراف المتنازعة، وخاصة المجموعات المسلحة المسؤولة عن أعمال العنف والتي كانت ترفض بريطانيا التفاوض والحوار معها، بدعوى أنها مجموعات إرهابية، وهذه النقطة تحديدًا كانت تمثل العقبة الرئيسة في فشل كل الاتفاقيات السياسية السابقة لأنها كانت تستبعد هذه الفئات، على الرغم من تأثيرها في الصراع، ويَضاف إلى ذلك إشراك جمهورية أيرلندا كطرف ثانوي فى الصراع، كان أيضًا مهمًا في تقويض النزاع والصراع وكل ما سبق لم يكن ليتحقق لولا جهود الوساطة الأميركية.

ثالثًا: وضوح خطة الوسيط الأميركي المسؤول عن ملفات التفاوض والحوار بين المجموعات المُختلفة من ناحية الإستراتيجية التفاوضية المتبعة لتطبيق اتفاق السلام، وتحديد سلم الإجراءات الميدانية بسقف زمني مدروس يحافظ بشكل صارم على بنود الاتفافية الموقعة بين الأطراف، أعطى مصداقية عالية لعميلة التفاوض وشجع جميع الأطراف على الانخراط فيها بجدية، عكس العديد من الاتفاقيات السابقة التي لم تحظ بهذه الرعاية والخبرة الدولية.

رابعًا: إتاحة وقت كافٍ للتفاوض والنقاش والتواصل مكّن قادة المجموعات المسلحة من التواصل مع أنصارهم فى الميدان وسهل عليهم تغير قناعاتهم بجدوى الانخراط فى العملية السلمية والمسار

الدستوري والسياسي ونبذ العنف، ومن ثم الموافقة على إلقاء السلاح، فقد استغرقت عملية التفاوض والحوار تحت الرعاية الأميركية قرابة ٧٠٠ يومًا من العمل والجهد والتنسيق الحثيث.

خامسًا: إنشاء هيئات دستورية وقانونية واجتماعية معنية بتطبيق بنود اتفاقية «**الجمعة العظيمة**» ساهم فى تفعيل نتائج الاتفاق على الأرض، وجعل المواطنين فى أيرلندا يلمسون قيمة السلام والاستقرار، فقد بلغ عدد الهيئات التي أنشئت للسهر على تطبيق الاتفافية نحو (١١) مؤسسة متنوعة، وفي هذه المؤسسات تم إعادة هيكلة جهاز الشرطة والأمن، وإنشاء هيئة خاصة تنظم الاحتفال بالمناسبات الدينية التاريخية، والتي كانت تعد من نقاط الاشتباك والاحتكاك بين الكاثوليك والبروتستانت، ومهمة هذه الهيئة هى تحديد مسار هذه الاحتفالات وتجنب سيرها في المناطق التي تستفز الآخر المخالف، وتطبيق القوانين الصارمة على المنظمين والمشاركين فيها.

سادسًا: نشاط مؤسسات المجتمع المدني فى الجامعات والكنائس والمؤسسات التربوية عبر المجموعات الميدانية المُشتركة، ساهم فى نشر قيم السلام والتعارف والتسامح بين الكاثوليك والبروتستانت، فمن خلال المناهج الدراسية والزيارات المتبادلة تم تجسير الفجوة بين المكونات الاجتماعية المختلفة من خلال التعرف على ثقافة وتقاليد وعادات الطرف الآخر، وهذا الجهد ساعد بشكل كبير فى محاصرة الأفكار المُتعصبة وزرع ثقافة التسامح بين الأجيال الأيرلندية الشابة.

سابعًا: تقاسم السلطة والمهام السياسية بين كافة الأطراف المتنازعة سابقًا وفّر فرصة كبيرة لمعالجة الأفكار النمطية عن الآخر المختلف، وساهم فى تحمل الجميع مسؤولية نجاح أو فشل اتفافية

السلام الموقعة بينهم، فقد تولى أعضاء سابقون في حزب الشين فين المسلح مناصب وزارية مثل القائد مارتن ماكغينيس، وهذا مثّل تحولًا حقيقيًا نحو بناء السلام بشكل دائم ومستقر عبر دمج جميع أطراف الصراع في العملية السياسية، حتى لو كان لهم تاريخ نضالي عنيف ومسلح. وبناء على ما سبق، يتضح لنا جميعًا أن فض أى نزاع فى العالم مهما اختلف مكانه وزمانه وإن كان دمويًا وطويلًا ومدمرًا، يمكن فضه إذا انتصر صوت العقل والحكمة بين الأطراف المتصارعة، وتقاطع ذلك مع دعم دولي مساند يسعى بصدق لإحلال السلام والأمن والاستقرار، وينحاز لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

ثانيًا: التجربة التركية

هكذا نجح إسلاميوتركيا وفشل الآخرون، رحلتنا إلى تركيا والتى تمت فى الفترة من ٢٠١٤/٩/٨ إلى ٢٠١٤/٩/٢١ شملت العديد من الأنشطة الثقافية والتعريفية مع عدد من المؤسسات والهيئات والشخصيات التركية والعربية المهتمة بصناعة السلام وفض النزاعات، وكان من أبرز الشخصيات التركية التى التقي بها «**التنوع**» الدكتور عمر الفاروق قرقمار– مستشار رئيس الوزراء السابق نجم الدين أربكان والمفكر والمحلل السياسي- بهدف تعميق الشراكة والعلاقة بين الفضاء الثقافي والاجتماعي التركي والعربي عبر الحوار والتواصل وفهم الطبيعة الثقافية والاجتماعية المكونة للوجدان الاجتماعي فى كلا الطرفين، وسنرصد هنا بعضا من أهم الأفكار والمقترحات التى دار حولها النقاش؛ وذلك لتعظيم الفائدة المعرفية للجيل الشاب فى العالم العربي الذى يطمح إلى عدم تكرار أخطاء الماضي ويرنو ببصيرة نحو المستقبل ويترقب العيش فى فضاء يسوده السلام والكرامة الإنسانية والعدالة والاجتماعية.

المحور الأول: حاجة المنطقة العربية والإسلامية لإنشاء الجسور لابناء القلاع

ترسخ من خلال زيارة التنوع لتركيا وبعد الاستماع للعديد من الشخصيات الثقافية والسياسية مدى حاجة المنطقة العربية وخاصة مناطق النزاع والحروب فيها مثل العراق وسوريا ومصر وليبيا إلى جهد كبير ونوعي فى إطار البحث عن المشترك بين المكونات الاجتماعية المتصارعة والداخلة فى الأزمة من أجل محاولة بناء توافق مجتمعي يحفظ مصالح الجميع بدون استثناء، ففي نهاية المطاف ومن خلال الخبرة الميدانية الجميع سيجلس على طاولة التفاوض والتوافق بعد هذا الركام الضخم من الدمار والضحايا والشهداء، فلماذا لا نبدأ الآن بإنشاء مسار موازٍ جديدٍ يكون هدفه بناء الجسور بين مكونات المجتمع وليس تشيد القلاع ونشر حقول الألغام بين الجميع؟ وهذا يفرض على جميع المؤسسات العاملة فى صناعة السلام فى المنطقة ضرورة البدء فى إطلاق مبادرات اجتماعية قائمة على ضرورة إنشاء مؤسسات عربية وتركية مشتركة قائمة على فلسفة فض النزاعات وتسوية الأزمات هدفها المساهمة فى فتح فضاء آخر للتدافع الاجتماعي والسياسي قائم على تقدير واحترام الآخر المخالف وتجنب العنف والقتل والحروب الأهلية.

المحور الثاني: الحركة الإسلامية التركية وعوامل النجاح

وحول قضايا الحركات الإسلامية وعلاقتها باستقرار المجتمعات العربية كان مركز التنوع حريص على الاستفادة من الخبرة التركية فى هذا المجال بحكم وجود أرضية مشتركة وهى أن المجتمع التركي مثل المجتمعات العربية برزت فيه حركات إسلامية كبيرة وعريضة ولها أنصار بالملايين لكن الفارق بين الحركة الإسلامية العربية والحركات التركية أن الحركات التركية عبرت بالمجتمع التركي نحو بر الأمان

والاستقرار بدون التورط فى معارك صفرية وحروب أهلية تهدد استقرار الدولة والمنطقة والمجتمع فكيف تحقق للأتراك هذا الأمر؟ تساءل المركز

فعرض الدكتور الفاروق جملة من الأسباب المعرفية والإستراتيجية التي تقف خلف نجاح الحركة الإسلامية التركية فى تقديم نموذج حضاري راق فى الداخل التركي ناجح على مستوى العمل التنموي والإنساني، وقادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية بحكمة واحتراف فى ضوء المصلحة الوطنية التركية بعيدًا عن العنف والحرب الأهلية، وقد قمنا فى التنوع برصد وتحديد هذه العوامل وفق التالي:

أولًا: الفضاء الفقهي التركي

فمن المعروف أن المجتمع التركي يعد من أشهر المجتمعات الإسلامية التى تتبنى الفقه الحنفي على نطاق واسع، وقد بلغ هذه الأمر ذروته فى عهد الخلافة العثمانية، حيث كان الفقه الحنفي هو المذهب المعتمد للخلافة العثمانية، ففضاء الفقه الحنفي أكثر اتساعا من الفضاءات الفقهية الإسلامية الأخري خاصة فى باب السياسة الشرعية لكونه يعتمد على الرأى ويقدره بدرجة كبيرة وهذا يتيح مساحات واسعة للاجتهاد وإعمال العقل فى كافة المسائل، مما ساعد فى إعطاء مرونة فقهية كبيرة للحركة الإسلامية التركية فى تحركها السياسي وقدرتها على استيعاب وبناء تحالفات مع الآخر المخالف، فكون مؤسس الفقه الحنفي الإمام أبو حنيفة كان تاجرًا فى السوق جعل آراءه الفقهية قريبة من واقع الناس المُعاش، وهو ما انعكس على معظم تلاميذ الإمام، وعلى كل من تبنى المدرسة الفقهية الحنفية بما فيهم الأتراك بطبيعة الحال.

ثانيا: االتدين التركي الصوفي

تدين المجتمع التركي تاريخيا يُعتبر ذا توجّه صوفيّ عميقٍ ورصين وله تقاليده المتوارثة عبر الأجيال منذ الرعيل الأول فى الخلافة العثمانية، وهذا الفضاء الصوفي المعنى بطهارة القلب والاهتمام بتزكية النفس والعكوف على مجاهدتها، والتواضع للخلق، والمستند على فلسفة أن الدين ما هو إلا معرفة الحق ورحمة الخلق جعل الوجدان النفسي للحركة الإسلامية التركية لا يستعلى على الآخر المُخالف فى الفكر والتوجه والمسار وهذا عكس الحركات الإسلامية العربية التى تأثرت بالتدين السلفي القائم على الاهتمام بمظاهر التدين الظاهري والمفاصلة بين الناس.

ثالثًا: مرونة الأيديولوجية الحركية

أما العامل الثالث المؤثر في نجاح الحركة الإسلامية التركية هو أن الحركة التركية عبر تاريخها الطويل بداية من الزعيم أربكان لم تنتج كتبا أيديولوجية ذات حمولة فكرية كثيفة تؤثر على تصور الأفراد والقيادات للعالم والواقع التركي، فمثلا فى حركة الإخوان المسلمين لديها رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، والتي تعد مرجعا حتى يومنا هذا للحركة على الرغم من مرور قرابة قرن على هذه الأفكار، وأيضا كتابات الأستاذ «**أبو الأعلى المودودي**» والتى تُمثل المسطرة الفكرية للجماعة الإسلامية فى باكستان، وبالتالي أصبح لأتباع الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية ثقلٌ معرفيٌّ كبير يطلق عليه منهج الإمام والذى ينبغي على الحركة أن ترجع له عند اتخاذ قراراتها وهذا فيه صعوبة وتقيد للفعل والحركة، ولذلك الحالة الإسلامية التركية غير مُثقلة بأية كتابات أيديولوجية كثيفة تعيق الاجتهاد والحركة، فلم يؤلف أربكان كتبا يوضح فيها منهجه ولم يصدر أى قائد غيره كتابات يمكن أن تمثل أيديولوجية تتوارثها

الأجيال وإنما الكل يتحرك وفق فضاء واسع لا تشغب عليه كثافة أيديولوجية ولا تقف فى وجه تصورات مسبقة عما يجب فعله والقياس عليه، فالحركة الإسلامية التركية أفعالها وخياراتها فى تطور دائم ومستمر بما يتناسب مع كل مرحلة ووقت وزمان.

رابعًا: ابتعاد الحركة عن المعارك الصفرية

الحركة الإسلامية فى تركيا تمتلك خبرة تاريخية وسياسية تتعلق بفهم سيكولوجية العقل العسكري وكيف يفكر، وبأية طريقة يعمل، فقد شهدت تركيا أربعة انقلابات عسكرية كبيرة كان آخرها ما وقع فى عهد الزعيم نجم الدين أربكان فى العام ١٩٩٨، وساعتها كانت الجماهير العريضة لحزب الرفاة والتي تُقدر بنحو خمسة ملايين شخص مستنفرة، وتنتظر الإشارة من رئيس الحزب لبدء التظاهرات والاعتصامات، ولكن نجم الدين أربكان فضل أن تخوض الحركة الصراع مع الانقلاب العسكري عبر وسائل أخرى طويلة المدي لا تعتمد سياسة الصدام ومعارك تكسير العظام حتى لا يتعرض جسد الحركة الإسلامية، ومقدرات تركيا الوطنية للاستنزاف والتدهور. ومع مرور الزمن أثبتت التجربة بعد نظر الحركة الإسلامية التركية فى تجنب خوض المعارك الصفرية مع المؤسسة العسكرية التركية؛ لأن نتائجها وخيمة على الحركة والوطن والمجتمع فى نفس الوقت، ويرى الدكتور/عمر أن هذه النقطة مفيدة للحراك الثوري العربي الحالي الذى يواجه آلة القمع العسكري الباطشة بدون عقل ولا حرص على مصالح وممتلكات الوطن.

عاشوراء التركية

وقد تجلت كل هذه النقاط السابقة وأسفرت عن وجهها عندما شارك رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان لأول مرة في مراسم «**عاشوراء**» التي أقيمت في ميدان «**حالقالي**»، أهم مراكز

الشيعة الأتراك بإسطنبول، وألقى خطابا حول استشهاد الحسين ڤ وكربلاء، وقال أردوغان «**لست هنا لأشارك في مصابكم بل في مصابنا... جميعًا**»، واستشهد ببيت للشاعر الصوفي يونس إيمري «**لم نأت للتنازع بل للحب**»، وأضاف أردوغان «**لقد قتل الحسين بوحشية... والشهادة التي عرفتها كربلاء تجرح في الصميم كل المؤمنين الذين يحبون أهل البيت، أضاف أردوغان** » إننا لا نحب أن تتكرر فاجعة كربلاء في عالمنا المعاصر. إن قلوبنا جميعا قد احترقت بمصاب الحسين ڤ، هذه المشاركة أسعدت قرابة ثلاثة ملايين مواطن تركي شيعي المذهب ورفعت من درجة انتمائهم للوطن التركي وستساعد في دمجهم في مشروع تحقيق الحلم التركي الجديد، وكان للمشاركة أيضًا صدى قوي في الأوساط الشيعية في المنطقة العربية وإيران مما ساهم في زيادة القوة الناعمة التركية في المحيط الإقليمي.

فى الختام عرض هذه التجربة يتضح لنا أن المؤسسات البحثية العاملة فى الساحة العربية والإسلامية بحاجه ماسة ودائمة إلى الزيارات المتبادلة، وورش العمل المشتركة؛ من أجل تبادل الخبرات وصقل القدرات والتعرف على الظواهر الإنسانية عن قرب ومعايشة حتى تستطيع المشاركة فى صياغة مستقبل جديد للوطن العربي يكون أكثر أمانًا وسلامًا ووفاقًا.

ثالثًا: التجربة الماليزية

وصية مهاتير للعرب: السكة من هنا

حضرت على مدار ثلاثة أيام متواصلة فعاليات منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة والمنعقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور في الفترة من ١٠-١٣ نوفمبر ٢٠١٤، وقد ترأس المنتدى رئيس الوزراء الماليزي الأسبق الدكتور مهاتير محمد جل جلسات المنتدى، وتكلم بصراحة

وأجاب على أسئلة الجمهور بكل ترحيب وسرور فكانت إجاباته على تساؤلات المثقفين العرب تجمع بين خلاصة التجربة الماليزية، وإدراك مكامن الخلل والعطب في التجربة العربية، ومن خلال متابعتي لكلمات الرجل وجدت أنه يصف الدواء الناجز لأزمات المجتمع العربي وسأحاول هنا حصر أهم الأفكار التي وردت في خطابات الدكتور مهاتير محمد على مدار الأيام الثلاثة التي انعقد فيها المنتدى والتى يتعلق معظمها بكيفية بناء التوافق والمشاركة داخل المجتمع المتنوع وهى كالتالي:

أولًا: تقديم التنازلات طريق الاستقرار

شرح مهاتير محمد هذه النقطة بدقة وقال نحن في ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان والثقافات وقعنا في حرب أهلية ضربت بعمق أمن واستقرار المجتمع، فخلال هذه الاضطرابات والقلاقل لم نستطع أن نضع لبنة فوق أختها، فالتنمية في المجتمعات لا تتم إلا إذا حل الأمن والسلام، فكان لازمًا علينا الدخول في حوار مفتوح مع كل المكونات الوطنية دون استثناء لأحد والاتفاق على تقديم تنازلات متبادلة من قبل الجميع لكى نتمكن من توطين الاستقرار والتنمية في البلد وقد نجحنا في ذلك من خلال تبني خطة ٢٠٢٠ لبناء ماليزيا الجديدة، وتحركنا قدما في تحويل ماليزيا إلى بلد صناعي كبير قادر على المنافسة في السوق العالمية بفضل التعايش والتسامح.

ثانيًا: لابد من ضبط البوصلة

ركز مهاتير محمد على ضرورة توجيه الجهود والطاقات إلى الملفات الحقيقية في المجتمعات والشعوب وهى الفقر والبطالة والجوع والجهل لأن الانشغال بالأيديولوجيا ومحاولة الهيمنة على المجتمع وفرض أجندات ثقافية وفكرية عليه أن يقود المجتمعات إلى مزيد من الاحتقان والتنازع، فالناس مع الجوع والفقر لا يمكنك أن تطلب

منهم بناء الوعى ونشر الثقافة، وقال نحن المسلمين صرفنا أوقاتا وجهودًا كبيرة في مصارعة طواحين الهواء عبر الدخول في معارك تاريخية مثل الصراع بين السنة والشيعة وغيرها من المعارك القديمة.

ثالثًا: الفتاوي لن تحل مشاكل المسلمين

شرح مهاتير هذه النقطة باستفاضة فقال إن قيادة المجتمعات المسلمة والحركة بها للأمام ينبغي أن لا يخضع لهيمنة فتاوى الفقهاء والوعاظ، فالمجتمعات المسلمة عندما رضخت لبعض الفتاوى والتصورات الفقهية التي لا تتناسب مع حركة تقدم التاريخ أصيبت بالتخلف والجهل، فالعديد من الفقهاء حرموا على الناس استخدام التليفزيون والمذياع، وركوب الدراجات، وشرب القهوة، وجرموا تجارب عباس بن فرناس للطيران، وقال مهاتير إن كلام العديد من الفقهاء "بأن قراءة القرآن كافية لتحقيق النهوض والتقدم!! أثر سلبًا على المجتمع، فقد انخفضت لدينا نسب العلماء في الفيزياء والكيمياء والهندسة والطب بل بلغ الأمر في بعض الكتابات الدينية إلى تحريم الانشغال بهذه العلوم، وبالتالي أكد مهاتير على أن حركة المجتمع لابد أن تكون جريئة وقوية، وعلى الجميع أن يُدرك أن فتاوى وآراء النخب الدينية ليست دينًا، فنحن نُقدس النص القرآني ولكن من الخطأ تقديس أقوال المفسرين واعتبارها هي الأخرى دينًا واجب الاتباع.

رابعًا: عون الله لا ينزل على المُتعصبين

قال مهاتير: «**إن الله لا يساعد الذين لا يساعدون أنفسهم**» فنحن المسلمين قسمنا أنفسنا جماعات وطوائف وفرقًا يقتل بعضها بعضًا بدم بارد، فأصبحت طاقتنا مُهدرة بسبب ثقافة الثأر والانتقام والتي يحرص المتعصبون على نشرها في أرجاء الأمة عبر كافة الوسائل

وبحماس زائد ثم بعد كل هذا نطلب من الله أن يرحمنا ويجعل السلام والاستقرار يستوطن أرضنا!! فذلك ضرب من الخيال في ظل سنن الله التي يخضع لها البشر فلابد من أن نساعد أنفسنا أولا وأن نتجاوز آلام الماضى وننحاز للمستقبل. فنحن هنا في ماليزيا قررنا أن نعبر للمستقبل وبمشاركة كل المكونات العرقية والدينية والثقافية دون الالتفات لعذابات ومعارك الماضي فنحن أبناء اليوم وأبناء ماليزيا الموحدة نعيش تحت سقف واحد ومن حقنا جميعًا أن نتمتع بخيرات هذا الوطن، ثم أسهب مهاتير محمد الحديث حول مسيرته ومساره فى التعامل مع التنوع البشري الضخم فى ماليزيا فقال: «**بلدنا يعتبر لوحة متنوعة، يحوي كل الأمم والأعراق والديانات والجماعات في آسيا تقريبًا، يمكننا تسميته آسيا المصغرة، وهذا التنوع في الأعراق والمعتقدات شكل تحديات جسيمة للمجتمع الماليزي، فقد شهدنا عام ١٩٦٩أعمال شغب واشتباكات عنيفة وخطيرة في العاصمة كوالالمبور، بين أبناء مكون الملايو والصينيين، وكذلك مثل لنا التنوع تحديات اقتصادية جسيمة، فالمستوى المعيشي للملايو، إذا ما قورن بغيرهم من سكان البلاد من العرقيات الأخرى (الصينيين على وجه التحديد) كان منخفضًا جدًّا آنذاك، بل يمكن القول إنه لا يقارن. ولكن بعد فترة من التنازع والشقاق، قررنا نحن الماليزيين العيش معًا، والنهوض بالوطن جميعًا، يدًا واحدة وفريقًا واحدًا، دون إقصاء أو تمييز لمصلحة عرق دون الآخر، أو تفضيل دين ومعتقد دون غيره من الأديان**».وبقياس الحال، أو محاولة وضع سيرة الانقسام العرقي والطائفي في ماليزيا أمام ما يشهده أكثر من قطر عربي اليوم، أضاف «**الاضطرابات والقلاقل لم تمكنا من أن نضع لبنة فوق أختها على أرض الوطن، فالتنمية في المجتمعات لا تتم إلا إذا حل الأمن والسلام، وكان لزامًا علينا الدخول في حوار مفتوح مع كل**

المكونات الوطنية دون استثناء لأحد والاتفاق على تقديم تنازلات متبادلة من الجميع لكي نتمكن من توطين الاستقرار والتنمية، وقد نجحنا في ذلك من خلال تبني خطة ٢٠٢٠ لبناء ماليزيا الجديدة، وتحركنا قدمًا في تحويل ماليزيا من بلد زراعي إلى بلد متقدم صناعيًّا قادر على المنافسة في السوق العالمية».

السلم الأهلى قبل الشريعة الإسلامية

وعن علاقة المجتمع بالتشريع الديني، وسؤال دينية الدولة من علمانيتها، وشعار الدولة الإسلامية،أجاب د/ مهاتير: لايمكن الحديث عن إقامة دولة مسلمة ما لم يكن عندك مجتمع مسلم متماسك ينعم بقيم التراحم، والتواصل، فالمجتمع المسلم هو ما تحدث عنه القرآن باستفاضة كبيرة، فالقرآن يدعو إلى إقامة مجتمع إسلامي لا إلى إقامة دولة اسلامية، فالمجتمع هو المكان المباشر لتطبيق قيم الإسلام الكبرى وكل مسلم مطلوب منه ومفروض عليه أن يسعى لإقامة هذا المجتمع على قدر السعة والإمكان، فالمسلم يجب أن يكون صادقًا فى سلوكه،وعادلًا فى معاملاته مع المسلمين وغير المسلمين، ومطلوب منه احترام الآخرين والرحمة بهم فى ظل أى نظام سياسي كان، ونحن فى ماليزيا نعتقد أن قيام المجتمع المسلم المتناغم والمُستقر وهو الفريضة الرئيسة علينا واللبنة الأولى فى تقدم ونهضة ماليزيا، ومن المحاور التي لا بد من حضورها عند الحديث عن السياسة والحكم في بلد إسلامي، قضية الحدود الواردة في الشريعة الإسلامية، وتطبيقها من عدمه، قال مهاتير محمد "نحن في مجتمع متنوع ومتعدد الأعراق والأديان، أغلبية سكانه مسلمون ومتمسكون بتعاليم الإسلام، والحكومة جزء من هذا الشعب والحكومة ليست ضد تطبيق القانون الإسلامي والشريعة الإسلامية، ولكننا ضد تفسير البعض لأحكام وقوانين الشريعة الإسلامية بشكل متعسف، فالبعض يقصر الشريعة في الحدود فقط، وهذا خلل كبير، وينتقص

من قيمة العدالة والمساواة التى تعد من مقاصد الشريعة الإسلامية الكريمة، فالمسألة فيها نقاش وتحتاج إلى ضبط ودقة في المصطلحات والمفاهيم، فتنزيل أحكام الشريعة الإسلامية في مجتمع متعدد الأعراق والأديان يحتاج إلى وعي كبير وواضح يزيل أي شكوك ومخاوف عند المواطنين جميعًا، فالبعض مثلًا يعتبر المرأة التي تعرضت للاغتصاب وتقدمت بشكوى ضد هؤلاء المعتدين عليها، ولم تأت بالشهود، مذنبة، وتستحق العقاب لأنها وقعت حسب فهمهم لأحكام الشريعة في «**جريمة قذف لهؤلاء المعتدين بالباطل، وهذا عندي أمر لا يحقق العدالة التي هي مقصد من مقاصد الشريعة الغراء**».

الهوية الماليزية ودستور الدولة

وعن تحدي الهوية وصياغتها والحفاظ عليها ضمن مجتمع متعدد الأعراق والأديان «**نحن كمسلمين في ماليزيا فخورون بالدين الإسلامي، ونعتز بالهوية الإسلامية، فالدستور الماليزي ينص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، ويحافظ في الوقت ذاته على حرية المعتقد لجميع المواطنين، ولكننا نحتنا هويتنا الإسلامية في إطار الثقافية الماليزية والبيئة الآسيوية، والقرآن الكريم كتاب خالد ونزل باللغة العربية، ولكننا نفهمه من خلال ترجمة معانيه ومقاصده للغة المحلية الماليزية، وقد قمنا بجهد في هذا الإطار، لأن فهم القرآن باللغة العربية فيه صعوبة بالغة لشعب لا ينطق العربية، ولذلك جهود الترجمة مهمة ومفيدة من أجل أن تمكننا من صياغة الهوية الإسلامية الماليزية في ضوء التعاليم والثوابت الإسلامية، ثم إن الهوية الإسلامية والالتزام بها ليس بينها وبين العلم والتقدم والتنمية تضاد وشقاق، فالإسلام يشجع على العلم ويدعو إلى العمل ويحض على السلام والمحبة وحسن التعايش مع**

الجميع، وهذا ما قمنا به في ماليزيا، حاربنا الفقر والجهل والتخلف، وأصبحت هويتنا أكثر جمالًا وأقوى من ذي قبل بكثير».

الملائكة ترقص فى ماليزيا

وبعد زيارتي لماليزيا وجلوسي مع العديد من نخبها الثقافية والسياسية وملامسة نهضتها الحضارية عن كثب، ومعايشة تسامح أهلها عن قرب دونت هذا المقال «**الملائكة ترقص فى ماليزيا**» ونشرته على موقع مركز التنوع، وأجد الآن من المفيد لك أخى القارىء أن نتشارك فى إعادة قراءته مرة أخرى لأنه كاشف عن العديد من الأسرار العميقة التى تقف خلف نجاح التجربة الماليزية على مستوي التعايش والسلم الأهلى، وهذا هو نص المقال بلد جسده صغير لا تتجاوز مساحته نصف مساحة مصر عائم وسط أمواج المحيط الهندى وبحر الصين،يكاد يمر به خط الاستواء، ولا تغادر سماءه الأمطار، تحيط به الغابات من كل مكان، وترسم الأشجار الباسقات على تلاله وجباله لوحات باهرات من الجمال والجلال، وعلى أرضه يعيش شعب متناغم ومتوافق كفريق عازف فى إحدى دور الأوبرا الإيطالية يعيشون حلما واحدا ويعزفون لحنًا بديعيا قوامه المحبة والتراحم والسلام، وعلى نواصى الشوارع والأحياء فى هذا البلد الجميل تتداخل أصوات أجراس الكنائس مع تكبيرات المساجد، وتتعانق موسيقي المعابد الصينية مع نغمات الصلوات فى المعابد الهندوسية، وتتجاور هناك صوامع البوذيين مع أماكن لقاء اللادينيين فى تداخل وسكينة يجد فيها البوذى راحته واللاديني بغيته بدون ضجيج ولا إزعاج، وهناك فى هذا البلد ذى القلب الكبير عندما تفتح عينيك وأنت فى القطار تشعر تارة أنك فى العاصمة الصينية بكين وتكاد تجزم مرة أخري أنك دخلت شوارع نيودلهي خطأ، وعندما يتوقف بك القطار ربما تجزم أنك وصلت إلى العاصمة

الإندونيسية جاكرتا، فهذا الوطن يقولون عليه إنه مختصر القارة العملاقة آسيا من حيث تنوع الأعراق والأديان واللغات فهنا فى كوالالمبور بإمكانك أن تستمع بالأجواء الهندية الخالصة إذا وطئت قدمك الحى الهندي وسط العاصمة وتقدر أن تعيش ساعات وكأنك وسط بكين إذا دخلت إلى الحي الصيني القابع بجوار المسجد المركزي الوطنى وإذا كنت عربيا تريد أن تشرب القهوة العربية وتتناول الأكلات اليمنية فستجد حى العرب فى العاصمة متهيئًا لك ولرغباتك.

هكذا بدت لى ماليزيا فى زيارتي الأخيرة لها واحة من السلام الاجتماعي والتسامح المُبهر والتعايش الفاتن والتآزر الأهلى البديع، فقد وجدت شعبا متنوع بعدد ألوان قوس قزح لاهم لهم سوى أن ينهضوا بهذا البلد الصغير وينشروا نسمات العدالة والمساواة على جنبات أرضه البالغة الخصوبة والجمال، فالكل مستمتع وفخور بماليزيته بشكل مثير للاهتمام فقد حاولت الاحتكاك بالشباب الماليزي من كافة الأعراق والديانات فعندما كنت أجد شابًا بجوارى فى القطار ملامحه صينية خالصة أبادر بسؤاله هل أنت صيني؟ فأجد على وجهه بدايات الغضب من مجرد السؤال!! ويرد بقوة وحسم أنا ماليزي، فأحاول مرة أخري فأقول له: أليست جذورك من الصين؟ فيرد ثانية: أنا ماليزي، وهكذا حاولت مع شباب آخرين من أصل هندى فكانت نفس الإجابة والتعليق فالكل فخور أنه ماليزي وسعيد لدرجة أنه نسى أصوله التاريخية القديمة وأصبح فردًا فاعلًا فى الحلم الماليزي الجديد أرض السلام والتنمية، فماليزيا اليوم بوتقة صهر للأعراق والأديان تحت سماء وطن واحد، شبابها يتفجر حماسة وعلمًا وعملًا لتحقيق رؤية الدولة الماليزية الجديدة فى العام ٢٠٢٠.

أسرار نجاح التجربة الماليزية

بعد عرض هذه الأسطر السابقة عن التجربة الماليزية التى نجحت إلى حد كبير فى إدارة التنوع والاختلاف عبر نشر التسامح والمحبة والتواصل مع كل مكونات المجتمع يبرز هذا السؤال الأهم كيف نجحت ماليزيا فى صناعة هذا النموذج الحضاري من التعايش والتسامح؟ وكيف تغلبت على العقبات التى وقفت أمامها فى هذا الطريق؟، وكم استغرق هذا من الوقت؟ الإجابة على هذه الأسئلة المركزية قادتنى للبحث العميق فى تاريخ وجغرافية ماليزيا وتاريخها السياسي المعاصر، فخرجت بثلاثة عوامل مركزية تقف خلف النجاح الماليزي فى الخروج السريع من الحرب الأهلية نحو فضاء الاستقرار والتنمية والنهضة هى:

أولًا: الجغرافية البحرية:

بحكم دراستى للجغرافيا وإدراكى لأهميتها وتأثيرها فى السلوك الإنساني نظرت إلى خريطة دولة ماليزيا فوجدتها دولة بحرية بامتياز مكونة من ١٣ ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ ٣٢٩,٨٤٥ كم٢ يصل تعداد السكان إلى أكثر من ٣٠ مليون نسمة، وأراضيها مكونة من جزئين: الجزء الأول هو شبه جزيرة ماليزيا التي تقع جنوب تايلاند وشمال سنغافورة وشرق جزيرة سومطرة الإندونيسية، والجزء الثاني هو ماليزيا الشرقية التي تقع في جزيرة بورنيو، وتشترك فيها ماليزيا حدوديًا مع إندونيسيا وبروناي، فهذه الجغرافية الساحلية كان لها انعكاس نفسى إيجابي على سيكولوجية المواطنين الماليزيين فحققت لهم قدرًا عاليًا من الاستقلالية والحرية والانفتاح على العالم مما زاد من قدرة السكان النفسية على استيعاب الآخر المخالف، فماليزيا كدولة معبر بين قوى جغرافية وإقليمية كبري مثل الصين واليابان والهند، استقبلت هجرات بشرية

قديمة من الصين والهند وغيرهما جاءوا بأديانهم وعقائدهم واستقروا بها واندمجوا مع شعبها المتسامح ورحب بهم الماليزيون الأصليون، فالسواحل المفتوحة المحيطة بكل أرجاء ماليزيا جعلتها مفتوحة على جغرافيا الإقليم المحيط بها على المستوي الديمغرافي والجيوثقافي.

ثانيا: الأغلبية المتسامحة:

أغلبية الشعب الماليزي ينتمي إلى عرقية المالايا وهم بالأساس مزارعون يعملون فى جنى المطاط الطبيعي وزراعة الأرز، فجاءهم الإسلام فتحولوا له بشكل تدريجى وهادىء وبطيء، فالإسلام وصلهم بدون معارك ولا جيوش ولا عراك عن طريق قوافل التجار المسلمين الذين قدموا نموذجا أخلاقيا جذابا للشعب المالايا ولسلاطينه الحاكمين فدخلوا فى دين الله أفواجا. وأما عن كيفية وصل الإسلام لماليزيا فلها ثلاثة روايات مختلفة فهناك من يرى أن الإسلام وصلهم عبر التجار العرب اليمنيين، وفريق آخر يرى أن الإسلام وصلهم من الهند، وهناك رأى أخير يعتبر أن الإسلام قدم إليهم عن طريق مسلمي الصين، والقاسم المُشترك بين كل هذه المدارس التاريخية أن الإسلام تسرب بخفاءٍ بالغ، وتمتد بهدوء رصين، ولم يحدث عراكا ولا اشتباكًا، ولا توترا بين مكونات المجتمع الماليزي، وهذا كون ذاكرة تاريخية تسامحية للأغلبية المسلمة فى ماليزيا تجاه الآخر المخالف، ويضاف لذلك أن نمط التدين الماليزي صوفي قائم على أولوية التزكية الشخصية والتسامح مع الآخرين، فوصول الإسلام إلى سواحل الملايو بهذه الطريقة السلمية وبهذا النمط الصوفى شكل دفعة معرفية قوية ساهمت فى ترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر هناك.

الشباب الواعي: وقد انعكس تسامح الأغلبية على سيكولوجية الشباب الماليزي الذين يُشكلون قرابة ٧٠% من إجمالي عدد السكان هناك، فالشباب الماليزي (**المسلم والهندوسي والسيخي والمسيحى**) إلخ.. من الفئات والجماعات العرقية المتنوعة قد ورث هذه الروح المتسامحة والمتعاونة، فهم يعملون سويا وبدرجة عالية من التنسيق والتوافق بعيدًا عن إثارة القضايا العرقية والطائفية، فالشباب منهمك فى الحركة نحو المستقبل، وهدفهم الجامع شعاره هو«**ماليزيا الموحدة**»، ومقصدهم الأهم هو تطبيق خطة ماليزيا ٢٠٢٠ بكل عزيمة وإصرار واجتهاد.

ثالثا: الأقليات العاقلة:

وجود الأقليات العرقية وسط شعب الملايو لها أسباب متنوعة من أبرزها هو جلب الاحتلال الإنجليزي لها للعمل فى المزارع والمصانع، ونتج عن ذلك وبعد انتهاء الاحتلال البريطاني واليابانى لماليزيا أن أصبحت هناك أقليات هندية وصينية مستقرة داخل ماليزيا مُسيطرة على مفاصل الاقتصاد وعلى قطاع الخدمات وأصبحت الأغلبية المالاوية تحت خط الفقر وتعانى من الجهل وانتشار الأمراض!!.ولكن بعدما قامت سلطة مركزية سياسية فى ماليزيا تم الاتفاق بين كل الجماعات العرقية المختلفة على العيش سويا دون تمييز أو إقصاء ولكن وفق شرط واحد ألا وهو إقرار ما يُعرف «**بالتمييز الإيجابي**» لشعب المالايا والذى يقضي بأولوية تقديم الخدمات التعليمية والخدمية والصحية والابتعاث للخارج للتعلم والدراسة لأفراد أغلبية المالايا الفقراء، وقد قبلت بذلك الأقلية الهندية والصينية من أجل نزع فتيل التوتر والاحتقان الأهلى فوجود طبقة بالغة الثراء الاقتصادي وبجوارها شريحة اجتماعية هندية مهيمنة على قطاع الخدمات وسط أمواج متلاطمة من الفقراء

المالايا السكان الأصليين للبلاد لن يعود بالاستقرار والتنمية على البلاد والعباد، ولذلك انحازت الأقليات لهذا الخيار وهو رفع الظلم الاقتصادي عن شعب المالايا حتى يقف على قدمه ويشارك المكونات الأخري فى مسار النهضة والاستقرار والتنمية.

وقد ساهمت القيادة الحكيمة والمُتمثلة فى الدكتور/ مهاتير محمد رئيس الوزراء السابق فى دقة تطبيق هذا العقد الاجتماعي الجديد للشعب الماليزي، ومن خلال خبرة مهاتير السياسية وحكمة فريقه الميدانية تحقق لهم النجاح فى تقديم نموذج حضاري رائع فى إدارة الاختلاف والتنوع قائم على التسامح والحوار وفتح قنوات النقاش والتواصل حول المظالم والتحديات الحقيقية للمكونات العرقية فى البلد، ومع تحقق النتائج الاقتصادية والاجتماعية المباشرة لتطبيق هذا العقد الاجتماعي الجديد القائم على تقديم التنازلات المتبادلة من الجميع زادت قناعة كل المكونات أن السبيل الوحيد لنهضة وتقدم ماليزيا هو التسامح والحوار ونسيان عذابات وجراحات الماضي والتعلق بالمستقبل الواعد القائم على العدالة والمساواة وتقديس الكرامة الإنسانية.

رابعًا: التجربة السيرلانكية الدامية

تجربة نمور التاميل

على كورنيش نهر بينتوتا فى سيريلانكا استوقفنى سائح ألماني فى العقد الخامس من عمره، وقال لى: أنت مصري؟ قلت: نعم. قال: أنا أعشق مصر وقد زرتها كثيرا، ولكني لا أستطيع السفر إليها الآن فقد أصبحت خطرة، ويضرب فيها الإرهاب بقوة ولا تعرف الاستقرار؛ ولذلك جئت إلى سيريلانكا هذا العام. هذا الحوار القصير أثار شجونًا، فدولة سيريلانكا منذ عام ١٩٨٣حتى نهاية عام ٢٠٠٩ كانت مسرحا لحرب أهلية مُستعرة امتدت قرابة ٣٠ عاما بين مقاتلي نمور التاميل

البيئة الب
المفتو

والحكومة المركزية بلغ عدد ضحاياها قرابة (٧٠ **ألف قتيلًا**، ٩٠٠ **ألف لاجئ**، ١٠٠ **ألف نازح**)، وتحطمت أثناءها حركة السياحة السيريلانكية، وتوقف عجلة الاقتصاد، وتقطعت أوصال الدولة جراء توقف حركة القطارات بين جنوب البلاد وشمالها نتيجة أعمال القتال.

في عام ٢٠٠٩ توقفت الحرب وبدأ طرفا النزاع فى المفاوضات، بعدما أدركا أن خيار الحرب الأهلية كان خطأً. قفز هذا السؤال إلى ذهني: هل ستأخذ مصر مقعد سيريلانكا في الحرب الأهلية؟ فالصراع السياسي في مصر مع كل إشراقة شمس يزداد تعقيدًا، وأصبح استخدام العنف فيه شائعًا، ما دعاني إلى كتابة مقال يشرح الأخطاء السبعة التي وقع فيها طرفا النزاع في سيريلانكا وقادتهم إلى محرقة الحرب الأهلية، وذلك بهدف حث المصريين وغيرهم من الأشقاء العرب على تجنبها إذا أرادوا النجاة والعيش فى سلام ووئام، وهي كالتالي:

أولًا: انحياز الدولة لمصلحة فئة اجتماعية أو دينية أو عرقية، يؤسس لعدم الاستقرار ويُنشئ التوترات، في ١٩٧٢ تم إقرار الدستور السيريلانكي الجديد بعد الاستقلال، وجاءت بنوده لتعزز مكانة الدين البوذي في الدولة، واعتبرت سيريلانكا حامية له، وعندها شعرت الأقلية التاميلية الهندوسية بالإقصاء والتهميش وبدأت بوادر الانقسام الأهلي.

ثانيًا: استعلاء الأغلبية السنهالية على باقي المكونات الاجتماعية الوطنية زاد من شدة التوتر الأهلي بين مكونات المجتمع السيريلانكي، بعد وصول حزب الحرية السيريلانكي للحكم، وهو حزب مدعوم من طرف النخبة البوذية، تم إقرار السنهالية لغة رسمية وحيدة، عبر قانون السنهالية فقط Sinhala Only Act، ونتج عن ذلك مغادرة آلاف

الموظفين التاميليين لوظائفهم، بسبب عدم قدرتهم على الاندماج في سياق لغوي سنهالي لا يتقنونه.

ثالثًا: ديكتاتورية الأغلبية: نزعت الحكومة السيريلانكية الجنسية عن مليون تاميلي من المناطق الجبلية، بذريعة كونهم هنودا وطّنتهم بريطانيا في ١٨٢٧، وقد مكّنت هذه العملية الطبقة السنهالية الحاكمة من إقصاء ثلث النواب التاميليين في البرلمان.

رابعًا: اللجوء إلى العنف: استخدمت حركة «**نمور التاميل**» التي تأسست عام ١٩٧٦ العنف وسيلة للاعتراف بحقوق أقلية التاميل الهندوسية التي تشكل ١٨% تقريبا من سكان سيريلانكا وأدخلت البلاد فى فوضى كبيرة لم يستفد منها أحد، وإنما خسرت فيها سيريلانكا طاقاتها ومواردها وتعطلت حركة التنمية والاستثمار فيها تمامًا.

خامسًا: سياسة الأرض المحروقة: أدى استخدام الجيش السيريلانكي القوة المُفرطة تجاه سكان المناطق التي توجد فيها حركة نمور التاميل وتهجيرهم قسرًا إلى زيادة حدة الصراع وأنشأ حاضنة اجتماعية متعاطفة مع استخدام العنف ضد الحكومة، ولم يُقدم حلولا جذرية للأزمة، على الرغم من نجاح الجيش السيريلانكي في قتل زعيم حركة نمور التاميل فلوبيلاي براباهاكران والقضاء على العديد من قواته، وهذا ما دعا الحركة لإعلان الاستسلام، إلا أن العديد من الخبراء يرون أن هذا السلام هش؛ لأنه غير قائم على تطبيق العدالة والمساواة.

سادسًا: تعدد جبهات الصراع: تورُّط حركة نمور التاميل في اغتيال حاكم منطقة جافنا عام ١٩٧٥، واغتيال رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي في مدينة مدراس عام ١٩٩٢، واغتيال رئيس سيريلانكا بريماداسا سنة ١٩٩٣، بالإضافة إلى الهجوم على مطار كولومبو سنة

٢٠٠١، أفقد الحركة التعاطف المحلي والعالمي وجعل أكثر من ٣٠ دولة تعتبر حركة نمور التاميل ضمن الحركات الإرهابية، ومنها دول الاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة الأميركية.

سابعًا: رفع سقف المطالب: مطالبة حركة نمور التاميل بانفصال المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من سيريلانكا من أجل إقامة دولة للأقلية التاميلية الهندوسية بعيدا عن سيطرة الأغلبية السنهالية، سبّب توترًا كبيرًا في السياسة الآسيوية الإقليمية، وجلب للحركة أعداء دوليين كان من أبرزهم الهند التي كانت تخشى من نجاح نمور التاميل فى الانفصال عن سيريلانكا؛ لأن ذلك سيؤدي إلى مطالبة الأقليات العرقية الموجودة فيها بالانفصال أيضا، وهذا كان يعد سببا كافيا لتعاون الهند مع حكومة سيريلانكا في حصار قوات نمور التاميل ومنع إمدادات السلاح عنهم.

فى الختام ينبغي على الجميع باختلاف فئاتهم الاجتماعية وخياراتهم السياسية وتركيباتهم العرقية واختياراتهم الدينية والأيديولوجية أن يدركوا أن التوترات الأهلية والانقسامات الأيديولوجية والخلافات السياسية إذا لم تعالج بالقسط والعدل ووفق قيم المساواة والإنصاف والكرامة وحقوق الإنسان، بعيدا عن خيار القهر والعنف، فنحن نسير جميعا إلى سيناريو الحرب الأهلية السيريلانكية التي احتكم فيها الجميع هناك إلى منطق الغباء السياسي، لفلسفة المعارك الصفرية ولاستخدام العنف، فكانت النتائج كارثية على العباد والبلاد على مدار ثلاثة عقود من الدماء والأشلاء والدموع، فالسعيد من اتعظ بغيره والشقي من اعتبر بنفسه.

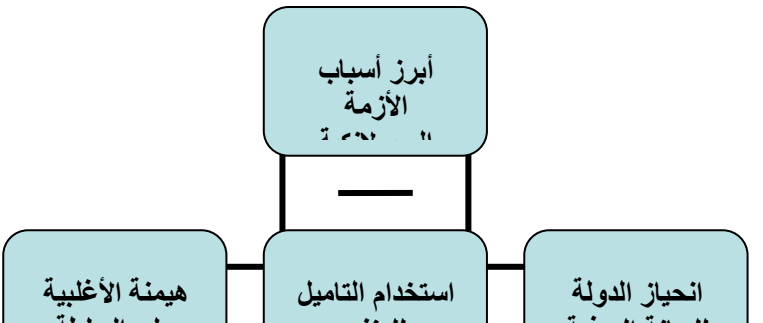

خامسًا: تجربة جنوب أفريقيا

لماذا نجحت العدالة الانتقالية بجنوب أفريقيا؟

كانت جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا مثالًا من أسوأ أمثلة التفرقة العنصرية البغيضة، حيث حكم أربعة ملايين من العناصر البيضاء، حوالي ٢٩ مليونًا من غير البيض، هذا الاتحاد الذي فقد وحدته قبل أن يولد، وأصبح جنة الأقلية، وجحيم الأغلبية، وقلعة التفرقة العنصرية، فقد سلكت الأقلية البيضاء سياسة عزل الأغلبية غير البيضاء في مناطق تتسم بالفقر والجدب حيث المعازل، ويسخرون في خدمة البيض، وأمعنت سلطات البيض في جنوب أفريقيا في سياسة التفرقة العنصرية، وتمادت في تطبيقها مما جلب عليها سخط العالم واستنكاره، أصدرت هيئة الأمم المتحدة عدة قرارات لمقاطعة اتحاد جنوب أفريقيا في سنة ١٩٦٢م، والسنوات التالية لها، كما قاطعت دول العالم الثالث اتحاد جنوب أفريقيا بسبب التفرقة العنصرية.

التركيبة العرقية

يتكون سكان جنوب أفريقيا من عناصر عديدة، وكانوا ينقسمون حسب نظم التفرقة العنصرية إلى مجموعتين: البيض وغير البيض، ويبلغ عدد البيض حوالي ٥ ملايين نسمة، بينما عدد الوطنيين، وهم قبائل البانتو أكثر من ٢٤ مليونًا، وعدد الملونين والآسيويين ٤ ملايين، أي أن عدد غير البيض يقترب من ٢٩ مليونًا، وهم بذلك يشكلون أغلبية سكان اتحاد جنوب أفريقيا، وتتكون الأقلية البيضاء من

سكان جنوب أفريقيا من عناصر أوروبية هاجرت إلى جنوب أفريقيا أثناء احتلال هذه المنطقة، ومن العناصر البيضاء هولنديين، وألمان، وبريطانيين، وفرنسيين، هذا الخليط من العناصر أطلق على نفسه «الأفركانيرز»، وخلق قومية جديدة من هذا الشتات، ويتحدثون لغة مشتقة من الهولندية ممزوجة بكلمات ألمانية وإنجليزية أطلقوا عليها لغة «**الأفركانرز**».

يتكون الأفريقيون – وهم الأغلبية- من البانتو، ويتكونون من مجموعات عديدة منها مجموعة نجوني، ومجموعة تسونجا، ومن المجموعة الأولى السوازي، وشعب الزولو، وكان الزولو أمة مرهوبة الجانب قبل الاستعمار الأوروبي، ومن المجموعة الثانية قبائل تسونجا، ورنجا وتسوا، وإلى جانب المجموعتين السابقتين جماعات فندا، والسوتو، وهكذا تتعدد قبائل البانتو.

أما العناصر الملونة فتشكلت من خليط نتج عن تزاوج بين الهونتنوت– وهم عنصر أفريقي- بالأوروبيين الأوائل، وخليط نتج عن تزاوج بين الآسيويين أو الأوروبيين، وتتكون العناصر الآسيوية من المهاجرين إلى جنوب أفريقيا تحت سخرة العمل من الماليزيين والهنود والباكستانيين، وهكذا شعوب اتحاد أفريقيا تتكون من عدة عناصر.

مسيرة التحرر:

اتبعت حركة مناهضة سياسات التمييز العنصري في جنوب أفريقيا طوال الخمسينيات عددًا من أساليب الكفاح الوطني، ففي عام ١٩٥٢م أعلن المؤتمر الأفريقي عن شنّ «حملة تحد»، نظم خلالها عددًا من هذه الأساليب طوال حقبة الخمسينيات، وقد تضمنت هذه الحملة حملة لمقاومة سياسة التمييز العنصري في مجال التعليم في الفترة من (١٩٥٣. ١٩٥٥م)، وحركة مقاطعة الحافلات في الفترة من عام (١٩٥٥ وحتى عام ١٩٥٩م) احتجاجًا على

انخفاض الأجور، وقد أحرزت حركات مقاطعة الحافلات في مقاطعات إيفاتون وألكسندرا وجوهانسبرج نجاحًا شجع مواطني جنوب أفريقيا على الاستمرار في الاحتجاجات الوطنية.

وقد ساهمت حركة مقاطعة الحافلات الناجحة في جوهانسبرج في خلق مناخ من المقاومة الوطنية، وبرز قادة أكفاء من خلال هذه المقاومة، وبالرغم من عدم مشاركة المؤتمر الوطني الأفريقي في حركة مقاطعة الحافلات، إلا أنه دعا على إثر نجاحها إلى مقاطعة الشركات القومية ومنتجاتها، وشهدت أواخر الخمسينيات عددًا من الأنشطة والحركات الأخرى نتاجًا لما أفضت إليه حركة مقاطعة الحافلات من إحساس الأفارقة بمزيد من الثقة بقوتهم وبفاعلية الكفاح الوطني.

وبعد نجاح حزب المؤتمر الأفريقي بقيادة المناضل نيلسون مانديلا، وإجبار حكومة الأقلية على الاعتراف بالحقوق الدستورية الكاملة لكل المواطنين، أصبح لكل مواطن– بغض النظر عن لونه أو عرقه أو دينه- حق التصويت والمشاركة في الانتخابات على أساس «one vote one man».

في نيسان/أبريل ١٩٩٤م أجريت أول انتخابات برلمانية غير عنصرية، شارك فيها ٨٦ بالمائة من الناخبين، وفي أيار/مايو من تلك السنة، اجتمع البرلمان الجديد لأول مرة بصفته جمعية تأسيسة، وفي أواسط التسعينيات من القرن الماضي أصبحت العملية الدستورية في جنوب أفريقيا المثال الكامل لعمليات الدساتير القائمة على مشاركة المواطنين.

الإستراتيجية الفعالة لحزب المؤتمر الأفريقي:

التنوع من شقاق إلى اشتمالي:

وأترك هناك الزعيم مانديلا يشرح لنا كيف جعل تنوع شعب جنوب أفريقيا قوة وليس ضعفا «ففي السابع والعشرين من شهر

أبريل/نيسان ١٩٩٤م، أرسى شعب جنوب أفريقيا أمة على أساس التعهد بأننا سنمحو إرث ماضينا المجزأ؛ لكي نبني حياة أفضل للجميع.

لم يكن هذا عهدًا قطعناه باستخفاف، لقد دفع الملايين إلى بؤرة الفقر عمدًا عبر أجيال، ولكي يخلد نظام التفرقة العنصرية نفسه، كانت القوة الغاشمة وحدها هي التي تحافظ على النظام «**الأبارتيد**» ذاك، الذي ادعى أنه مكرس بإدارة السماء، فسلبنا جميعًا إنسانيتنا، المقموعين منا والقامعين على حدٍّ سواء، لقد ناضلنا خلال عقود من الزمان من أجل مجتمع غير مميز عنصريًّا، غير مميز جنسيًّا، وحتى قبل وصولنا للسلطة في الانتخابات التاريخية عام ١٩٩٤م، كانت رؤيتنا للديمقراطية محكومة بمبادئ من بينها مبدأ يقول: إنه لا يجوز أن يتعرض أي شخص أو تتعرض أي مجموعة من الأشخاص للاضطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العرق أو الجنس أو الأصل الإثني أو اللون أو العقيدة، وما إن وصلنا إلى السلطة حتى قررنا اعتبار تنوع الألوان واللغات مصدرًا للقوة، بعد أن كان يستخدم في الماضي للتفرقة بيننا، لقد ضمنا أن القانون الأساسي للبلاد– دستور وميثاق حقوق المواطنين– يعزز الوحدة الوطنية، ويوجه اهتمامًا خاصًا إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.لم يكن طريقنا نحو الاندماج جديدًا، كما لم يتم اختياره بتسرع؛ إذ كان المؤتمر الإفريقي يدعو طيلة عقود إلى الوحدة الوطنية، وحتى في ذروة العنف والقمع عندما كان الاختلاط العرقي يُوصل للسجن أو الموت، لم نتخل أبدًا عن هدفنا في بناء مجتمع قائم على الصداقة، وعلى الإنسانية المشتركة.

والآن على الرغم من القوانين التى لم تعد تقوى الانقسامات القديمة، فإنها ما زالت ماثلة للعيان في الحياة الاقتصادية

والاجتماعية في مناطقنا السكنية، وفي أماكن العمل، وفي اتساع شقة عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء،عندما تولينا مشروع تحويل مجتمعنا، كان أحد شعارات نضالنا: «التحرر من العوز»، وكان هدفنا القضاء على الجوع والفقر والأمية والتشرد، وضمان الحصول على الغذاء والتعليم، ورأينا الحرية صنوًا لا ينفصم عن الكرامة والإنسانية والمساواة بين البشر، الآن وُضع الأساس لحياة أفضل وبدأ البناء، ونحن نُدرك تمامًا أن حريتنا وحقوقنا لن تكتسب معناها الكامل إلا عندما ننجح معًا في التغلب على انقاسامات ماضينا وإجحافاته، وفي تحسين حياة الجميع وبخاصة الفقراء.

اليوم نبدأ في حصاد بعض النتائج التي غرسناها في نهاية مجاعة جنوب أفريقيا، ثمة كثيرون في المجتمع الدولي ممن راقبوا عن بُعد كيف تحدى مجتمعنا نُذراء الشؤم وتكهناتهم بنزاع لا ينتهي، يتكلمون عن معجزة، لكن أولئك الذين شاركوا في عملية التحول إلى ما نحن عليه الآن، سوف يعرفون بالتأكيد أن ذلك التحول كان نتيجة قرار اتخذه بشر" كانت هذه رؤية الزعيم نليسون مانديلا للمستقبل الباهر لجنوب أفريقيا كما يراه هو وحزبه.

تكنيكات التلاحم بين السود والبيض:

١- **المساواة في التوظيف**

عند انتهاء نظام التفرقة العنصرية (**الأبارتايد**) في عام ١٩٩٥م، كان البيض يشكلون نسبة ١٣% من السكان، ويجنون ٥٩% من الدخل الخاص، فيما كان الأفريقيون الذين تبلغ نسبتهم ٧٦% من السكان يحصلون على ٢٩%، وأظهر مسح أجري في عام ٢٠٠٠م، وشمل ١٦١ شركة كبيرة توظف ٥٦٠ ألف عامل، أن البيض ما زالوا

حتى ذلك الحين يحتلون ٨٠% من المناصب الإدارية، كذلك كان الفارق العنصري في الأجور كبيرًا، وإن كان قد تناقص بنسبة كبيرة عن ذي قبل، إذ في أواخر تسعينيات القرن الماضي كان العمال البيض يكسبون أجورًا يزيد معدلها خمس مرات عن أجور الأفريقيين، رغم أن نصف هذا التفاوت كان يعلل بفارق التعليم والمكان.في فترة ما بعد الأبارتايد، بدأت الحكومة الديمقراطية بتطبيق سلسلة من البرامج المصممة لتخفيض هذه الفوارق، فقانون المساواة في التوظيف الصادر في عام ١٩٩٨م يفرض على أصحاب العمل أن يقدموا معلومات عن مبالغ التعويض والمنافع في كل فئة مهنية على أساس العنصر والجنس، وأن يتخذوا الإجراءات الملائمة إذا كانت هناك اختلافات غير مناسبة في دخل العاملين، ويتعين على الشركات التي يفوق حجمها حدًّا معينًا أن تزود الدولة بتقارير سنوية توضح وتخطط لجعل قواها العاملة تمثل التركيبة السكانية على جميع المستويات بشكل أفضل.

يقول القانون أيضًا: إن نقص الخبرة اللازمة لدى فرد من مجموعة مشمولة بالحماية ليس سببًا كافيًا لتوظيف شخص آخر مكانه، ما دام طالب العمل يمتلك القدرة على اكتساب المعرفة اللازمة للقيام خلال فترة زمنية معقولة، بالإضافة إلى ذلك تحدد مواثيق تمكين السود لكل صناعة أهدافًا لنسب الأسهم التي يجب أن تنتقل ملكيتها إلى السود (**الأفريقيين الأصليين، والملونين، والآسيويين**)، كما نشرت مواثيق كهذه لقطاعات البترول والمناجم والمصارف، ويهدف هذا التوجه العام إلى نقل ملكية حوالي ربع الأسهم في جنوب أفريقيا إلى أيدي السود خلال عقد من الزمن أو نحو ذلك.

ماذا حققت هذه الجهود؟ قرابة نصف المديرين من المرتبة المتوسطة وربع المديرين من المرتبة العليا في جنوب أفريقيا هم اليوم من السود، مقابل لا أحد تقريبًا قبل عشر سنوات، كما حصل السود على ترقيات سريعة بشكل خاص في القطاع العام، إذ لا يوجد منافسون للحكومة، غير أن الحكومة التي رفعت عددًا كبيرًا ممن لا يتمتعون بمؤهلات كافية، اضطرت إلى توظيف عدد كبير من المستشارين لمساعدة هؤلاء، لكن ذلك الوضع تغير، فالفعالية قضية مطروحة للنقاش، حيث تعليمات المشتريات على أن الشركات التي يملكها سود تستطيع أن تطلب ثمنًا أعلى وتكسب عقودًا حكومية رغم ذلك، الأمر الذي يبقي أموالًا أقل للمصانع العامة كالطرق والمساكن والجسور.أما بالنسبة لمواثيق تمكين السود، فلم يتضح بعد كيف سيمول نقل ملكية الأسهم هذه؛ لأن الممارسات الراهنة لتمكين السود لم تخلق منتجات جديدة أو شركات مستقلة جديدة لا تدعمها شركات كبيرة يملكها البيض، كما يقول المعلق المعروف «مولتشي موبيكي».

٢- اللغات والدستور الجديد

حاولت جنوب أفريقيا توسيع مجالات الاختيار أمام الذين لا يعرفون الإنكليزية والأفريقانية بالدعوة إلى اعتماد ١١ لغة رسمية معترفًا بها في الدستور (منذ ١٩٩٤م)، منها ٩ لغات للسكان المحليين، بالإضافة إلى الإنكليزية والأفريقانية، ورغم وجود برنامج طموح للترجمة في المحاكم يبرز معظم الدول الأخرى، ما زال هناك تحيز لصالح الإنكليزية، فقد أظهرت دراسة عن المحاكم في كواكوا في «**الولاية الحرة**»، وهي منطقة يتكلم معظم سكانها لغة سيسوتو، أنه حتى عندما يكون القاضي والمدعي والمتهم أفريقيين ويتكلمون لهجة سوتو الجنوبية كلغة أم، فإن إجراءات المحاكمة تدار بلغة إنكليزية

من الدرجة الثانية، وبمساعدة مترجم تعينه المحكمة يترجم من لغة ستسوتو، وإليها لفائدة المتهم.

كل ماسبق يُعتبر محاولات جادة من قبل المجتمع الجنوب أفريقي لتجاوز متاعب الماضي والإبحار نحو المستقبل بقوة وثبات، فقد قدمت تجربة دولة جنوب أفريقيا دروسًا إنسانية مفيدة للشعوب والأمم التى تحاول بسط العدالة الاجتماعية على ربوعها العامرة.

سادسًا: التجربة الأمريكية

كيف أبعد الأمريكيون العسكر عن السياسة؟

ضبط العلاقات المدنية العسكرية داخل المجتمعات يعد من أحد أقوى العوامل والأسباب التى تُجنب الدول والأمم السقوط فى الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، ونجاح المجتمعات فى ضبط هذه العلاقة متفاوت، فهناك مجتمعات تفوقت فى هذا الجانب بنسب عالية مثل الدول الأوروبية، وهناك شعوب أخري مازالت تتنكب الطريق مثل البلدان العربية، واليوم نستعرض معًا التجربة الأمريكية فى كيفية إخضاع الجهاز العسكري للسلطة المدنية، وتندرج التجربة الأمريكية تحت مظلة تجارب التأسيس الواعى والمُدرك لدور القوات المسلحة ابتداءً قبل التشكل والتكوين، ولا تأتى فى إطار تجارب الترويض والاحتواء للجيوش التى تأسست بدون نصوص دستورية ضابطة، ولا سياسات قانونية واضحة مثل تجارب تأسيس الجيوش العربية الحديثة.

فعبر ثماني خطوات مركزية نجحت أمريكا فى فرض السيطرة المدنية على جيشها وفق التالي:

أولًا: الآباء المؤسسون لدستور الولايات المتحدة الأمريكية بحكم ثقافتهم الأوروبية كانوا على وعى تام بالتجربة البريطانية التى تؤكد ضرورة خضوع الجيش للسلطة المدنية حتى لايكرروا تجربة

كروميل* فى أربعينيات القرن السابع عشر عندما استخدم الجيش البريطاني لقمع المعارضة السياسية فى الداخل وهذا أثر على فلسفة وروح كتابة وثيقة الدستور فى نظرته لدور الجيش.

ثانيا: اعتراف المؤسسين بضرورة وجود جيش دائم لتأمين البلاد لكنهم آمنوا بوجوب اتخاذ الحذر الشديد من أجل المحافظة على الحرية ومنع حصول حالات إساءة استعمال السلطة، فاعترف المؤسسون بأهمية وجود جيش دائم لتأمين حماية الوطن والدفاع عنه، شرحها جيمس ماديسون بقوله"إن الحماية من الخطر الأجنبي يشكل أحد الأهداف الأولية لمجتمع مدني.. (**ولكن**) وجود جيش دائم.. هو أمر خطير، مع أنه قد يكون في نفس الوقت ضروريًا. فإذا كان تعداده بحجم صغير سيكون لهذا إزعاجاته، وإذا كان بحجم موسّع قد تكون نتائجه مُهلكة، وكذلك اعتبر البريدج جيري_ أحد المندوبين إلى المؤتمر الدستوري الأمريكي عام ١٧٨٧- وجود الجيوش الدائمة في زمن السلم يتعارض مع مبادىء الحكومات الجمهورية، ويُشكل خطرًا على حريات الشعب الحر، وتوقع أن تتحول الجيوش ساعتها إلى آلات مدمرة تُمهد لإقامة الحكم الاستبدادي ومن أجل كل تلك المخاوف السابقة عالج الأمريكيون هذه المُعضلة بوضع دستور يوضح مهام ووظائف القوات المسلحة فى وقت السلم والحرب بدقة بما لايسمح لها بتقويض الديمقراطية.

ثالثًا: تم إخضاع تكوين الجيش والإنفاق عليه وميزانيته للكونجرس، فمسؤولية تكوين جيش والمحافظة عليه وتسديد نفقاته خاضعة بالكامل لسلطات الكونجرس وليس إلى السلطة التنفيذية.

رابعًا: الكونجرس صاحب السلطة الوحيدة فى إعلان الحرب وليس الرئيس، فقد أدّى الفشل العسكري الأمريكي في فيتنام إلى

«عقدة» ما بعد فيتنام، فقد عبّر رؤساء وقادة عسكريون وأعضاء من الكونغرس، وأفراد من الشعب عن شكوكهم حول قدرة القوات العسكرية على تحقيق أهداف السياسة الأمريكية بمفردها وهذا اتضح للجميع فى معارك فيتنام؛ لذلك وضع الكونغرس قانون سلطات الحرب في عام ١٩٧٣ رغم اعتراض الرئيس نيكسون عليه، وهدف هذا القانون هو تقييد سلطة الرئيس في إرسال قوات مسلحة إلى الخارج دون موافقة الكونغرس.

خامسًا: الرئيس المُنتخب هو القائد الأعلى للقوات الأمريكية: تنص المادة في الدستور الأمريكي المتعلقة بمنصب القائد العام للقوات المسلحة على أنه بالإضافة إلى واجباته الأخرى، "يكون الرئيس هو القائد العام للجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولقوات الميليشيا التابعة للولايات المختلفة وهذا ساهم بشكل كبير فى خضوع الجيش للسلطة المدنية المُنتخبة.

سادسًا: الدستور الأمريكى يُقسم السلطة العسكرية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لمنع سوء استخدام السلطة وهو تقسيم يهدف إلى الحيلولة دون إساءة استعمال السلطة. فالدستور يُثبت بوضوح أن الرئيس المدني المنتخب شعبيًا هو القائد العام للقوات المسلحة، والعنصر الحاسم هنا هو أن سلطات الرئيس مقررة ومحددة ككل، وأن الكونغرس، والمحاكم الأميركية، والهيئة الانتخابية يملكون سلطة كبيرة في تحديد سلطاته ومهامه، هذا أدى بطبيعة الحال إلى قيادة تشاركية مدنية تسيطرعلى الجيش الأمريكي تأتى عبر صناديق الانتخاب.

سابعًا: تم ترسيخ سياسة أن الجيش الأمريكي يقوم بتنفيذ المهام الموكلة له من القيادة السياسية ولا يتدخل فى صنع القرار السياسي، وهذا يعنى أن تقوم القوات العسكرية بلعب دور إداري ولاتقوم

بصنع التوجه السياسي والاستراتيجي؛ ولذلك رفض أيزنهاور الإدلاء بصوته فى الانتخابات الأمريكية عندما كان قائدًا للقوات الحليفة فى أوروبا فى الحرب العالمية الثانية ترسيخًا لمبدأ عدم جواز تأثّر القرارات العسكرية على القرارات السياسية.

ثامنا: إحلال القيادات العسكرية القديمة بقيادات عسكرية شابة تؤمن بثقافة وجوب خضوع المجهود الحربي للقرار السياسي، ويعتبر العديد من الخبراء أن تلك المهمة صعبة لكنها ضرورية إذا كان المطلوب وضع القوات العسكرية تحت السيطرة المدنية الكاملة، وقد تطلّب هذا التغيير الكثير من الوقت والتعليم والحسم؛ فاستبدال القادة المخضرمين الذين لا يثقون بالقادة المدنيين بقادة جدد يرغبون فى العمل لمصلحة القيادة المدنية يعد أمرًا إستراتيجيًا يؤمّن مستقبل العلاقة المدنية العسكرية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ويتضح من النقاط الثماني السابقة أن بناء دول ديمقراطية تقوم على الفصل بين السلطات وتطبيق القانون، وسيادة العدالة أمر يتطلب وعيًا كبيرًا من النخبة السياسية المدنية والعسكرية، ويحتاج فى ذات الوقت إلى مسار زمنى يتم فيه تصويب الأخطاء التى تظهر مع الأحداث والوقائع لسد الثغرات التى أمام قوي الهمينة والاستبداد العسكري داخل المجتمع.

* أوليفر كروموِيل Oliver Cromwell سياسي ورجل دولة إنكليزي، حكم إنكلترا من سنة ١٦٥٣-١٦٥٨

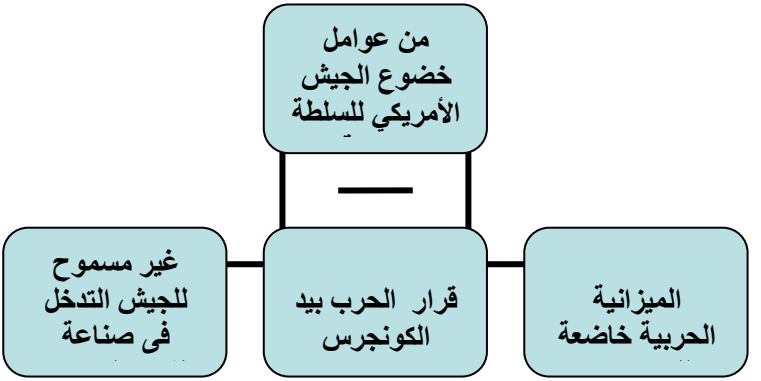

سابعًا: التجربة المغربية

الوصايا المغربية العشر

كانت أول زيارة لى للمملكة المغربية فى العام الفائت ٢٠١٤ حيث ذهبت لحضور منتدى اجتماعي يناقش قضايا الهوية والمواطنة، وقد بدأت الإعداد للرحلة باستخراج التأشيرة من مقر السفارة المغربية بالدوحة، وأول ما لفت انتباهي أن المراسيم الرسمية الحكومية المعلقة فى المبني مكتوب أعلاها- سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتأييد– وهذا كان مُثيرًا بالنسبة لى وطرح على عديد الأسئلة عن شكل وطبيعة النظام السياسي فى هذا البلد؟، وحقيقة الاستقرار والحرية فيه؟، فقلت فى نفسي لاتتعجل. غدا تذهب وترى الواقع بنفسك، وتسمع رأى الناس بأُذنك، وتبصر طبيعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي بعينك وقد كان، فهبطت فى مطار الدار البيضاء، ومن ثم تنقلت فى جغرافيا المملكة المغربية ومررت بالعديد من المناطق والمدن مثل مكناس، والرباط، وبوزنيقة التى تطل على المحيط الأطلسي الصاخب، ثم توجهت فى رحلة طويلة وممتعة لجنوب المغرب وصولا إلى مدنية كليميم، وتينغير و مدينة أزور، ومرزوكة، والريصاني التابعة لإقليم الراشدية، وجلست مع أهلها الطيبين الضاربين بقوة فى سويداء الكرم و فسطاط حسن الضيافة، وتنقلي فى جغرافية المملكة ترافق معه حسن الاستماع والإصغاء للعديد من المثقفين، والقوي السياسية، والشباب من كافة الأطياف، والفئات، والمشارب التاريخية والجغرافية، وقد تمخض حصاد هذه الجولات الجغرافية والثقافية والنقاشية مع الأخوة المغاربة فى العشرة فوائد المعرفية التالية:

أولًا: هناك فجوة معرفية تحجب أبناء المشرق العربي عن فهم سيكولوجية وطبيعة أبناء المملكة المغربية ثقافيا واجتماعيا وسياسيًا.

ثانيًا: المغاربة بشكل عام يعرفون عن المشرق العربي أكثر مما يعرف المشارقة عن المغرب خاصة فيما يتعلق بالجانب الثقافي والإنتاج الفكري،والأيديولوجيات السائدة.

ثالثًا: معظم الأسئلة التى تشغل العرب المشارقة لا تأخذ حيزا وجدانيا، أوفكريا ،أو اجتماعيًا عند المغاربة، فقضايا مثل إقامة الدولة الإسلامية، واستعادة الخلافة الراشدة، وتحكيم شرع الله، والقلق على مستقبل الدولة، والصراع بين الجماعات الإسلامية والسلطة وغيرها من الملفات لاتشغل بالهم بالمرة.

رابعًا: علاقة المجتمع المغربي والقوي السياسية والقيادات الثقافية والفكرية مع النظام الملكي القائم بقيادة الملك/ محمد السادس قائمة على التقدير والاحترام والاعتراف بأهمية دور الملكية فى استقرار وتماسك المكونات الاجتماعية المغربية.

خامسًا: النظام الملكى المغربي يتسم بالمرونة ولايميل للتصادم ولديه قدرة عالية على الاستيعاب السياسي، وحسن التعاطي مع المستجدات السياسية والاجتماعية مقارنة بأنظمة الحكم فى سائر البلدان العربية، ولذلك تعامل باحتراف مع مطالب الحركات الاحتجاجية فى العام ٢٠١١ وسارع بإنجاز تغيرات دستورية وقانونية سريعة تتناسب مع مطالب الشارع السياسي.

سادسًا: الخطاب الثقافي المغربي يتسم بالتوازن الوجداني والانفعالي، ومسكون بالنفس الفلسفي التأملي، ومهموم بالبحث عن المآلات، ومتقدم جدا فى فقة المقاصد الإسلامية؛ لأنه متحرر من حيز

الأيديولوجيات الضيقة الغارقة فى تقديس الوسائل والأدوات وعبادة المقولات التراثية.

سابعًا: مقاربة الكثير من المثقفين المغاربة لقضايا الحكم والسلطة والدولة قائمة على فلسفة أن النظام السياسي له مقاصد كبري وأغراض عظمى إذا حققها للمجتمع وللناس فلا يهمهم شكله الإجرائي وطبيعته السياسية، فهم يرون أن النظام السياسي مهمته أن يحقق هذه الثلاثية المركزية (الاستقرار،والتوزان، والتنمية) وهذا ما بدأ يتجسد بشكل كبير فى عهد الملك الحالي محمد السادس.

ثامنًا: الجسم الأبرز فى الحركة الإسلامية المغربية وخاصة جماعة التوحيد والإصلاح، وحزب التنمية والعدالة الحاكم، خطابهم السياسي والدعوى واضح ومنحاز للنظام الملكي، وقد قطعوا شوطا كبيرًا فى التمييز بين الدعوي والسياسي ولم يخوضوا معارك صفرية مع الدولة، وهذا ساهم بدرجة كبيرة فى استقرار المجتمع، والفريق الإسلامي الآخر الذى ينادي بنظام جمهوري- جماعة العدل والإحسان- لم تتورط فى أعمال عنف تهدد استقرار وسلامة المملكة وإنما تعمل بسياسة التراكم والانتظار، وأنشطتها متاحة للشعب ومفتوحة للمجتمع.

تاسعًا: المرأة المغربية تساهم بقوة فى الحياة السياسية على مستوى الحضور والتمثيل السياسي والمشاركة الحزبية وخاصة فى الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، ولها نصيب وافر على مستوي الإنتاج الفكري والثقافي وخاصة فى شمال المغرب وهذا بطبيعة الحال عكس الحالة العربية المشرقية، وأما فى جنوب المغرب فقد وجدت أن مساهمة المرأة المغربية فى الحياة الاجتماعية متقدم جدا ومدى انفتاحها على أنشطة المجتمع يعد كبيرًا جدًا.

عاشرًا: الحالة العربية المشرقية بحاجة ماسة للتواصل المعرفي والثقافي والاجتماعي مع دول المغرب العربي للاستفادة من التجربة المغربية فى الإصلاح السياسي الذى بدأ يتحرك للأمام بدرجة معقولة ومنفتحة على المستقبل وبكلفة سياسية واجتماعية واقتصادية خفيفة الوطئة على المجتمع والنظام حتى الآن.

فى الختام كانت تلك عشرة فوائد كاملة خرجت بها من زيارتي الأولى للمملكة المغربية والتى أعتبرها هى أحد أسرار استقرار المجتمع المغربي وعبوره من بوابة ربيع الثورات العربية بأقل الخسائر حتى الآن، والتى جعلتنى أميل بدرجة كبيرة نحو تعميق النظر الفلسفى والمقاصدي للأشياء بعيدا عن الانجذاب السريع للشعارات والمسميات التى أحيانا ما تحجب الرؤية وتمنع من الاعتبار والاستفادة من تجارب الآخرين.

ثامنًا: تجربة حركة النهضة التونسية

المتابع لأداء حركة النهضة التونسية سواء على المستوي السياسي أو الفكري يُدرك أن هذه الحركة ساهمت بدور كبير في قطع الثورة التونسية لأشواط طويلة نحو النجاح والتكمن، فقد نجحت النهضة فى اتخاذ قرارات استراتيجية صائبة، وتبني خطاب إعلامي راق وواع ساهم بشكل كبير فى عدم انزلاق المجتمع التونسي والأحزاب والمكونات السياسية فى صراع أيديولوجي حاد يُمزق العباد والبلاد، فعلى الرغم من فوز الحركة عقب الثورة مباشرة بأغلبية مقاعد المجلس التأسيسي التونسي، إلا أنها مارست الحكم فى فترة الانتقال الديمقراطي من بوابة المشاركة لا الاستئثار، فدخلت فى تحالف سياسي مع قوي أيديولوجية تختلف عنها من حيث المرجعية والمنطلقات، فكونت "الترويكا" وهي ائتلاف حاكم رئاسي وحكومي وبرلماني يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس

الوطني التأسيسي التونسي هى (**حركة النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات**).

واستمرت النهضة فى اتباع هذه السياسة التوافقية القائمة على التواصل بين كل المكونات السياسية بعيدًا عن فلسفة الغلبة السياسية، وسطوة المقاعد البرلمانية حتى بعد انتهاء معركة الرئاسة وفوز الرئيس/الباجي قايد السبسي من نداء تونس، وماتلى ذلك من انتخابات برلمانية جاءت فيها الحركة من حيث عدد المقاعد والنواب فى المرتبة الثانية بعد نداء تونس إلا أن تمثيلها فى الحكومة الحالية لايعكس التمثيل البرلمانى لها فى مجلس النواب، وإنما يعكس فقط رؤيتها للمقاربة السياسية وتقديم مصلحة تونس على فلسفة المكاسب الحزبية الضيقة كما عبر عن ذلك رئيس الحركة/ راشد الغنوشي بقوله «**لا يغدو مهما جدا حجم مشاركتنا في هذه الحكومة، بقدر أهمية المشاركة وما ترمز إليه من انتصار لنهج التوافق على نهج المغالبة، وانتصار نهج استيعاب الماضي واحتوائه بدل التنافي معه وإقصائه والاصطدام معه**».

وبعد استعراض هذا المشهد العام للحركة والتعرف على أدائها السياسي التوافقي يبرز هذا السؤال الفكري التشريحي الهادف إلى الاستفادة والتعلم من التجربة وهو: لماذا نجحت النهضة فى إنتاج هذه السياسات واتخاذ هذه القرارات؟

ومن هنا ننطلق في مقاربة فكرية لمعرفة أسباب نجاح حركة النهضة، بداية هذه السياسات والقرارات التى اتخذتها الحركة نابعة من رحم الإطار الفكري المرن والمنفتح لها والمُتكون عبر عقود من الزمن، وبمعرفة أسباب انفتاح الوعي الفكري للنهضة نكون قد وصلنا لمعرفة أسباب النجاح والتى تنقسم إلى نوعين هما:

الأول: داخلي يخص الحركة

الثاني: خارجي يخص البيئة التي نشأت فيها النهضة.

أولًا: الأسباب الداخلية:

١- العقل المركب لشخصية المؤسسين:

انطلقت حركة النهضة علي يد الشيخ راشد الغنوشي والأستاذ عبد الفتاح مورو، فالأول درس فى جامع الزيتونة فى تونس وأتم دراسة الفلسفة فى دمشق ودرس فى جامعة السوربون بفرنسا وله إسهامات فكرية وفلسفية حول العلمانية، وقضايا الحريات والكرامة الإنسانية والمواطنة وغيرها من قضايا العصر، وكانت له تجربة مع التيار القومي العربي، والمؤسس الثاني المحامي ابن الطبقة الأرستقراطية التونسية المنفتحة بطبيعتها على الثقافة العالمية، وقد تأثرت بهما الحركة كثيرًا في سعة صدرها لمناقشة العديد من القضايا التي ربما تبدو مسلمات وثوابت لا تقبل النقاش عند العديد من الحركات الإسلامية الأخرى فى المشرق العربي.

٢- انفتاح الحركة على المدارس الفكرية الأخرى:

على الرغم من أن حركة النهضة هى بنت مدرسة الإخوان المسلمين الفكرية إلا أنها انفتحت مبكرًا على أفكار مدارس أخري مثل مدرسة مالك بن نبي المفكر الجزائري حيث يعتبر البعض أن حركة النهضة في تونس هي التجلي الميداني لأفكار مالك بن نبي،كما انفتحت الحركة أيضًا على مدرسة الثورة الإيرانية وكتابات الفيلسوف الإيراني على شريعتي،بالإضافة إلى استفادة الحركة الواضح من الفلسفة الغربية فيما يتعلق بقضايا المواطنة وحقوق الإنسان.

٣- **حسم الحركة المبكر للعديد** من القضايا الفكرية وتكوين إطار معرفي متماسك فيها مثل قضايا المرأة ومشاركتها السياسية، والفنون والإبداع، والحريات، فقد شكلت الحركة منذ السبعينيات فرقًا

مسرحية وموسيقية تشارك فيها النساء مع الرجال، وانعكس ذلك أيضا فى تشكيل القوائم الانتخابية لحزب النهضة حيث شكلت النساء قرابة نصف عدد مرشحي النهضة للمجلس التأسيسي.

وفيما يخص الأسباب الخارجية التي ساهمت في تطور الإطار الفكري والمعرفي لحركة النهضة التونسية تبرز هنا ثلاثة عوامل رئيسية هي:

١- وجود مدرسة يسارية تونسية فى فترة الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم لها تواجد شعبي وميداني وقادرة على تحريك الشارع فرض على النهضة القتال في الجبهات الأمامية وجعلها تخترق حقول الألغام المعرفية عبر الاشتباك مع الأفكار الفلسفية الحاكمة للمدرسة اليسارية، فدراسة علاقة الإسلام بنظرية الطبقات الاجتماعية والصراع الاجتماعي وحقوق العمال والفلاحين وعلاقة الدين بالاستبداد، وعلاقة الدين بالسياسية، ونظرة الإسلام لحقوق المرأة، ومنظور الإسلام للهيمنة الاستعمارية كل هذه القضايا جعلت لدي كوادر النهضة عضلات فكرية مفتولة و اطّلاع معرفي عميق وانفتاح مبكر علي القضايا التي تتعلق بشكل الدولة وفلسفة الحكم وحقوق المواطنة.

٢- انفتاح المجتمع التونسي علي البر الأوروبي هجرةً وعملًا ولغةً كان له بالغ الأثر في رفع مستوي الوعي الشعبي التونسي بقضايا مثل حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية وحقوق المرأة. فكل من سافر من التوانسة إلي إيطاليا أو فرنسا أو أسبانيا- يُقدر عدد التونسيين فى فرنسا ٦٠٠ ألف تونسي- لمس بدرجة من الدرجات فضاء الحرية والعدالة والمساواة فى هذه الدول و تمني أن يأتي عليه زمن وهو يتمتع بهذه الحقوق في وطنه الأم تونس، وهذا فرض علي الحركات التونسية المعارضة تحديات حقيقية تتعلق بمعاش الناس وأمنهم

وحريتهم، وهذا انعكس على حركة النهضة بحكم قربها من نبض الشارع التونسي.

٣- اتجاه القيادة السياسية التونسية بعد التحرر من المستعمر الفرنسي نحو فرض النظام العلماني المتوحش على الشعب التونسي و الذي ضيق على المجتمع حريته السياسية والدينية وحاول السيطرة على خياراته الاجتماعية واصطدم بهوية المجتمع العربية والإسلامية، فكان لذلك الاتجاه الأثر البالغ في تأييد الشعب لحركة النهضة التي تسند في تعريفها للمجتمع التونسي على أنه مجتمع مسلم ولغته هي اللغة العربية بمعني آخر حصل تقاطع بين طموحات الشعب وآمال الحركة.

ومن خلال ما تقدم نري مدى وعي حركة النهضة التونسية باللحظة التاريخية وركوبها متن التاريخ وإدراكها للعالم من حولها ولذاتها الفاعلة واستفادتها من الفرص الداخلية والخارجية في بناء إطار معرفي منفتح ومعاصر يستجيب لتحديات الواقع التونسي ويحميه من الانزلاق إلى أتون الصراعات الصفرية القاتلة

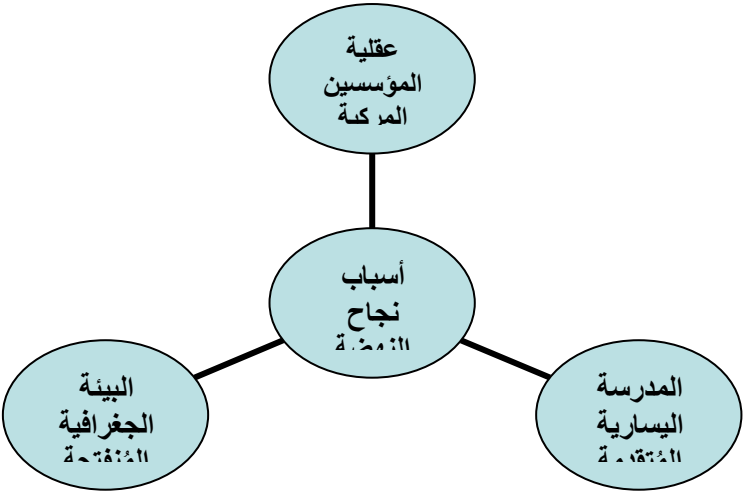

تاسعًا: التجربة الصومالية

التعليم فى ظل الحرب الأهلية

سنحت لى فرصة جيدة للقاء الدكتور/عبدالرحمن المعلم عبدالله- رئيس مجلس الأمناء فى جامعة مقديشو- والخبير فى الشأن الصومالي، والأكاديمي المرموق، وذلك أثناء تواجده فى العاصمة الماليزية كوالالمبور على هامش منتدي الفكر والحضارة الذى انعقد برعاية الدكتور/ مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق.

فكان أول سؤال وجهته له: ماهى مستجدات الشأن السياسي والعسكري فى الصومال؟

فأجاب: دعك من الشأن السياسي وأوجاعه سأخصك اليوم بعرض تجربة صومالية تبعث على الأمل وتبشر بالخير!!، فقلت له تفضل.

قال الدكتور المعلم: من الطبيعي فى كل دول العالم أن تستيقظ في الصباح وتأخذ أولادك للمدارس والجامعات والمعاهد وغيرها من مؤسسات التعليم، وهذا يقع فى كل بقاع الدنيا، وهكذا كانت دولة الصومال أيضا قبل سقوط النظام و زوال الدولة، ولكن ماذ ا تفعل لو استيقظت في أحد الأيام وأخذت أولادك إلى المدارس، وإذا بك لاتجد المدارس ولا المدرسين ولا المعلمات ولا مقاعد الدراسة ولامناهج للتدريس!!! ماذا تفعل؟، هذا ما حدث عندنا فى الصومال فى عام ١٩٩١ بعدما سقط نظام الرئيس المخلوع/ سياد بري سقطت كل مؤسسات الدولة التعليمية والأمنية والصحية والمالية، وأصبحنا بلا دولة بمعني الكلمة، فلامطارات، لاوسائل مواصلات ولا شرطة تسوس الناس، ولابنوك إلخ...، وعلاوة علي ذلك دقت طبول الحروب الأهلية بين القبائل بعضها البعض آناء اليل وأطراف النهار.

فسألته: كيف تعايش الناس مع هذا الواقع الجديد؟

أجاب: عاد الجميع لزمن القبيلة، فكل قبيلة تتحكم فيما تحتها من أرض وبشر وتضع حدودًا جغرافية لها وتفرض الضرائب علي من يمر عليها وإلا فقد نفسه وكل شيء معه (**ظاهرة أمراء الحرب**)، وبعض القبائل تمتلك الآن مطارات خاصة، وشركات اتصالات خاصة، وهكذا تدور الحياة. فقلت له قد يُقبل هذا فى المجالات الاقتصادية، ولكن ماذا فعلتم فى النظام التعليمي؟ أجاب بعد سقوط مؤسسات الدولة التعليمية بقيت ثلاثة مؤسسات تعليمية تعمل فى الصومال رغم الحرب الأهلية وتقدم خدماتها للناس وهى كالتالي:

١- حلقات تحفيظ القرآن فى المساجد.

٢ - دروس الفقه فى المساجد.

٣ - خلوي تحفيظ القرآن فى القبائل.

سألته: وهل هذه المحاضن توفر تعليمًا جيدًا؟

أجاب نعم، فالطالب يأتي إليها راغبًا دون ضغط من أحد، ويمكن للطالب أن يتنقل بين هذه الحلقات وقتما يشاء ويحب فهذا النموذج التعليمي متحرر من ضغوط القبائل، فالمساجد عند الصوماليين بيوت الله وللجميع دون تمييز أو إقصاء.

فسألته ثانية رغم كل هذه المزايا التى شرحتها لهذا النوع من التعليم إلا أنه لا يقدم تعليما متكاملًا، أليس كذلك؟

أجاب نعم ولكن حدث تطور مهم في العملية التعليمية وهو أن المدرسين الذين كانوا يعملون فى المؤسسات التربوية قبل سقوط الدولة تواصلنا معهم وقلنا لهم لماذا تجلسون ولا تعلمون الشباب؟ قالوا لا نجد مورد رزق لنا ولامرتبات ولامؤسسات نعلم فيها الشباب !!، فأقنعناهم بأن يعتبروا أن المواد الدراسية هى سلع تجارية مثلها مثل أى سلعة!!؛ فمثلا قلنا للمدرسين أعلنوا للشباب أن من يرغب

فى دراسة اللغة الإنجليزية لابد أن يحضر لمدرس اللغة الإنجليزية مقدارًا من الأرز كل شهر ومن يرغب في دراسة اللغة العربية عليه أن يحضر اللحم شهريًا لمدرس اللغة العربية، وهكذا حركنا كثير من المدرسين الذين كانوا قد فقدوا وظائفهم تماما وأصبحوا بلا دخل.

قلت له هذا مقبول فى مستويات التعليم الأولية ولكن ماذا فى المراحل المتوسطة والتعليم العالي؟ أجاب هنا كان الإبداع الصومالي فى هذا الميدان. فقلت له كيف ذلك؟

قال كما فعلنا في التعليم فى المرحله الأولي مع المدرسين، فعلنا نفس الشيء مع رجال الأعمال وتكلمنا معهم حول فكرة إنشاء المعاهد التعليمية الخاصة لتعليم الشباب بمقابل مادي، فتحمس رجال الأعمال للفكرة، وتم وضع المعايير الأكاديمية لقبول الطلاب الراغبين فى استكمال الدراسة من خلال هذه المعاهد، وفعلا أقبل الطلاب وأولياء الأمور فى كل أرجاء الصومال على هذا النوع من التعليم المتوسط، وقد غطي هذا التعليم حتي الآن منذ العام ١٩٩١ قرابة ٢٠٠ ألف طالب صومالي، وطبعًا كان مسك الختام أن أنشأنا وبنفس الطريقة جامعة مقديشو في العاصمة الصومالية وأصبحت تستقبل الطلاب والطالبات فى كل الفروع والتخصصات.

وأضاف الدكتور/ عبد الرحمن فى ختام حديثه معى عن معلومة مهمة وهى أن جامعة مقديشو القائمة على الجهود الأهلية والتطوعية قد احتلت المركز رقم خمسين في ترتيب الجامعات بالقارة الأفريقية متقدمة على العديد من الجامعات الحكومية العريقة والقديمة.

فى الختام اتضح لى أن حصر الحديث مع الناس، والخبراء، وصناع القرار فى الشق السياسي فقط دون غيره من مناحى الحياة الواسعة يحرمنا من الاستفادة من الجوانب المشرقة والتجارب الناجحة التى

تُقدمها المجتمعات فى سبيل تجاوز الصعاب والأزمات والمحن التى تمر بها؛ فالمجتمع الصومالي وبشهادة العديد من الخبراء والسفراء يُقدم تجارب مفيدة تتعلق بكيفية إدارة مصالح الناس فى ظل انفراط سيطرة الدولة المركزية على الأمور، وسقوط مكونات المجتمع المحلي فى أتون الحرب الأهلية الطاحنة.

عاشرًا: تجربة جواتيمالا

فى الوصول إلى العدالة والاعتراف الثقافى بجواتيمالا

عانى سكان جواتيمالا الأصليون الأمرين من قهر واستبعاد طيلة ما يزيد عن ٥٠٠ سنة، منذ وصول الغزاة الأسبان، وكان النزاع الداخلي المسلح الذي استمر من عام ١٩٦٠م حتى توقيع اتفاقيات السلام في عام ١٩٩٦م مدمرًا إلى حد بعيد، حيث تعرض السكان الأصليون الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب لمذابح وانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، وقوض النظام العسكري الديكتاتوري- الذي دام من عام (١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥م). استقلالية سلطات القضاء المحلية.؛ فنتج عن ذلك فقدان جماهير المجتمعات الريفية ثقتها بالنظام القضائي وحكم القانون، فقد صارت الإعدامات الغوغائية العلنية من دون محاكمة البديل عن نظام العدالة الرسمي، والمشهور عنه عدم قدرته على إصدار أحكام على مرتكبي الجرائم، وبنزعته إلى الإفراج عن المجرمين باستخدام تقاليد فاسدة في نظام الكفالات والحيل القانونية الزائفة.

بداية تفكيك المشكلة

أقرت اتفاقيات عام ١٩٩٦م التى وُقعت بين السلطة المركزية وجماعات السكان الأصليين والمعارضة بالحاجة إلى إصلاح حقيقي يتماشي مع الاعتراف بالقانون التقليدي لشعب المايا وسلطته مثلًا، تقول الاتفاقية الخاصة بهوية السكان الأصليين وحقوقهم: «**إن قلة معرفة الهيئة التشريعية الوطنية بالمعايير التقليدية التي تنظم**

حياة مجتمع السكان الأصليين، وكذلك افتقار السكان الأصليون إلى فروض الوصول إلى موارد نظام العدالة الوطني . سبب الحرمان من الحقوق، والتمييز والتهميش»؛ لذلك اتفقت الحكومة والمعارضة على التالي:

- الاعتراف بإدارة الشئون الداخلية لجماعات السكان الأصليين، بناءً على معايير العدالة الخاصة بها.
- جعل الاعتبارات الثقافية جزءًا من تطبيق القانون.
- تطوير برنامج دائم لتعريف القضاة وأعضاء وزارة الشئون العامة بثقافة السكان الأصليين وهويتهم.
- تأمين خدمات مجانية لترجمة المجريات القضائية لذوي الموارد المحدودة.
- تقديم خدمات مجانية لترجمة المجريات القضائية إلى لغات السكان الأصليين.

تشكل هذه التطورات خطوات أولى في مسيرة الاعتراف بالثقافات المتمايزة للسكان الأصليين في جواتيمالا، والتحدي الماثل الآن هو تطوير أنظمة الأعراف بطريقة تتوافق مع حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية.

حادي عشر :خبرات عالمية فى العدالة الانتقالية

حتى لا يفلت المجرمون من العقاب

من الوسائل الفاعلة فى مقاومة الحروب الأهلية ومنع حدوثها هو تضيق الخناق على الساسة والقادة والأجهزة السيادية والإعلامية التى تورطت فى ارتكاب انتهاكات إنسانية جسيمة سواء بالتحريض أو

الفعل أو توجية الأوامر، ففكرة أن لجان العدالة الانتقالية وكشف الحقائق والبحث عن الحقيقة لا تعمل إلا بقرار سيادى يطلق لها العنان، ويُوفر لها الإمكانيات ويسمح لها بالتحرك وجمع الوقائع وتدوين الأحداث تجعل قدرات المجتمع ومؤسساته المدنية خاملة وغير مُستقرة للاشتباك مع الأحداث؛ فهذه القناعة تعنى أن حقوق الشهداء والمُعتقلين والمُعذبين الذين يسقطون فى ظل الحروب الأهلية و الأنظمة المستبدة الحاكمة تذهب أدراج الرياح طالما ظل النظام المُتسبب فيها قائمًا ورافضًا لعمل لجان تقصٍ للحقائق ومعاقبة المجرمين الذين تسببوا فى القتل والتحريض وممارسة العنف الممنهج ضد الشعب والجماهير الوطنية.

لذلك شغلتنى هذه الفكرة السائدة ودفعتنى للبحث فى التجارب العالمية التى شهدت قيام لجان للبحث عن الحقيقة وتقصي الحقائق نابعة من المجتمع ومكوناته الوطنية بعيدًا عن فضاء الدولة وأنظمتها السيادية وأجهزتها الأمنية فكان سؤالى الرئيس «**هل يمكن للمجتمع أن ينجح فى عمل لجان تقصي حقائق والكشف عن الحقيقة بدون إذن النظام؟**».

وكانت الإجابات الأولى غير مُبشرة خصوصا عندما اتصلت بباحثين عرب فى هذا الشأن فكان ردهم المؤكد!! هو «**لايمكن عمل لجان تقصى حقائق بعيدا عن رضى النظام وموافقة الدولة**»، ونظرًا لأهمية القضية ولطبيعة الظرف التاريخي الذى تمر به بلدان الربيع العربي والتى ورثت ركاما ضخمًا من المظالم قررت تعميق البحث عبر القراءة، والبحث والتواصل مع المُختصين فخرجت بحقائق كاشفة وتجارب ناجزة تؤكد إمكانية تحرك المجتمع وقواته المدنية فى هذا المضمار مما يدفع فى النهاية النظام إلى الرضوخ

لمطالب هذه اللجان المجتمعية المُحترفة وسوف يتضح لنا هذا الأمر من خلال استعراض بعض التجارب العالمية فى هذا الإطار وفق التالي

أولا : تجربة جواتمالا: **(مشروع تعافى الذاكرة التاريخية)** (REMHI) الذى قامت به الكنيسة الكاثوليكية والذى أصدر تقريرًا مُفصلًا بعنوان «**جواتمالا.. نونكا ماس** » (**guatumala nuncamas**) والذى شكل سابقة محلية فى انطلاق لجان تقصى حقائق من طرف المجتمع وتم الاستعانة بهذا التقرير بعد ذلك فى لجان تقصى الحقائق الرسمية التى أنشأتها الدولة لاحقا.

ثانيا: تجربة كولومبيا: حيث أسست المحكمة العليا لجنة تقصى حقائق فى العام ٢٠٠٥ للبحث فى قضية محددة وهى قضية قتل واختطاف رهائن من القضاة فى العام ١٩٨٥حيث انطلقت هذه اللجنة ومارست أعمالها بعيدا عن فضاء القرارات السيادية والرئاسية وتحرك القضاه بأنفسهم فى القضية.

ثالثًا: تجربة البرازيل: خلال عبور البرازيل مرحلة التحول الديمقراطى و الخروج من فلك الانقلابات العسكرية نحو بناء النظام المدنى الديمقراطي تحرك المجتمع المدنى هناك سريعا قبل أنظمة الدولة حيث أنشأت العديد من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدنى والمحليات والجامعات لجان تقصى حقائق وأصدرت تقارير موثقة بخصوص الوقائع وقد استفادت لجنة تقصى الحقائق الرسمية بعد ذلك من هذه التقارير التى أصدرتها مؤسسات المجتمع.

رابعًا: تجربة كندا: حيث أُجبرت الحكومة الكندية فى العام ٢٠٠٩ على تكوين لجان الحقيقة والمصالحة بالشراكة بينها وبين خمس كنائس محلية وبالتعاون مع جمعية الأمم الأولى الأهلية للبحث فى تسوية عادلة لوضيعة المدارس الخاصة بالأقليات وهذا جاء بعد تحرك

هذه الكنائس والجمعيات تقربيا من العام ١٩٩٨ فى القضية عبر إنشاء لجان متخصصة فى هذا الإطار.

يتضح لنا مما سبق أن المجتمع قادر على إرغام الأنظمة المستبدة والقمعية على الرضوخ لمطالب العدالة ومعرفة الحقيقة وإلزام الجميع بالخضوع للمساءلة والتحقيق ولو استغرق هذا الأمر وقتا من الزمن ولكنه مضمون النتائج ومُجرب عند كثير من أمم الأرض، فبقاء الذاكرة المجتمعية نشطة وموثقة ومسجلة بخصوص الجرائم يجعل فرص إفلات المجرمين الذين انتهكوا حرمة الوطن والمواطن تكاد تكون معدومة فى ظل وجود شراكات مجتمعية عالمية تساعد فى هذا الإطار.